الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية **ميدان:** الحقـــوق و العلـــــوم السياسية

قسم الحقوق **تخصص: قانون جنائي**

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

بعنوان

تفعيل دور الإعلام الأمني في مكافحة الجريمة

إعداد الطلبة:

- **بلواضح حمزة**
- **رابر ابو بكر الصديق**

إشراف الأستاذ

د. مقروف محمد

لجنة المناقشة:

والي عبد اللطيف	جامعة محمد بوضياف	رئيســـا
د. مقروف محمد	جامعة محمد بوضياف	مشرفا و مقررا
لعمارة عبد الرزاق	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

استمارة معلومات

الصورة

معلومات شخصية:

الاسم: حمزة اللقب: بلوافح

اسم الأب: مسعود اسم ولقب الأم: عائشة أمهاني

تاريخ الازدياد: 1993/09/09 مكان الازدياد: بوسعادة

رقم الهاتف: 06.63.33.99.03

البريد الالكتروني: HAMZAB93@yahoo.com

العنوان الشخصي: حي 120 أوت 6/50/12

الباكالوريا:

معدل: 11,33 الشعبة/التخصص: العلوم التجريبية سنة الحصول على شهادة الباكالوريا: 2014

الليسانس:

التخصص: قانون عام الدفعة/سنة التخرج: 2020

الماستر:

التخصص: قانون جنائي الدفعة/سنة التخرج: 2022

معدل الليسانس: المعدل العام:

الوضعية المهنية:

موظف: ☐ عاطل عن العمل: ☒

في حالة موظف:

الوصف الوظيفي: قطاع النشاط:

المصلحة المستخدمة: اسم المؤسسة / الشركة:

الرتبة في العمل:

الصيغة:

الموظف بـ: الموظف في طور التكوين: نوع العقد:

امضاء الطالب

BH

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : الحقوق

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) بلوافح حمزة

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم طالب جامعي

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109993592

الصادرة بتاريخ 2016/11/21 عن دائرة/ بلدية بوسعادة

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : الحقوق

والمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر، مذكرة ماجيستير، أطروحة دكتوراه) الموسومة بـ :

مذكرة ماستر

تفعيل دور الإعلام الأمني في مكافحة الجريمة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 31/03/2022

إمضاء المعني

BH

استمارة معلومات

الصورة

معلومات شخصية:

اللقب: أبوبكر الصديق اسم: رابر

اسم الأب: بلقاسم اسم الأم ولقبها: عائشة قيرش

تاريخ الازدياد: 08-08-1994 مكان الازدياد: بوسعادة

رقم الهاتف: 06-63-67-29-52

البريد الالكتروني: rabersedik93@gmail.com

العنوان الشخصي: حي العوامين رقم الباب: 14/159 بوسعادة

الباكالوريا:

المعدل: 11,06 الشعبة/التخصص: آداب وفلسفة سنة الحصول على شهادة الباكالوريا: 2017

الليسانس:

التخصص: قانون عام الدفعة/سنة التخرج: 2020 - 2019

الماستر:

التخصص: ماستر قانون جنائي وعلوم جنائية الدفعة/سنة التخرج: 2022 - 2021

المعدل التراكمي للماستر (المعدل العام):

الوضعية المهنية:

موظف: _____ عاطل عن العمل: ☒

في حالة موظف:

الوصف الحالي: القطاع: خاص

المصلحة المستخدمة: اسم المؤسسة / الشركة:

الرتبة في العمل:

الصيغة:

موظف - ة: موظف في طور التوظيف: نوع العقد:

امضاء الطالب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : الحقوق

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) رابح أبو بكر الصديق

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200357391

الصادرة بتاريخ 2016-04-25 عن دائرة/ بلدية بوسعادة

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : الحقوق

والمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر، مذكرة ماجيستير، أطروحة دكتوراه) الموسومة بـ :

تفعيل دور الإعلام الأمني في مكافحة الجريمة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ

إمضاء المعني

إهداء

الحمد لله رب العالمين، والصلاة و السلام على
اشرف المرسلين سيدنا محمد و على آله و صحبه و من
اتبعهم إلى يوم الدين.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى الذين قال فيهما الله عز وجل:

"وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "...

إلى كل من يحمل و لو ذرة حب لله ورسوله

محمد صلى الله عليه و سلم .

شكر و عرفان

قال الله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد الله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، وشكره على توفيقه لنا في إتمام العمل واقتداء برسوله الذي حثنا على الشكر كما قال " الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها"

أسجل عظيم شكري وتقديري إلى أستاذي المشرف "د.مقروف محمد" حفظه الله ورعاه الذي لم يبخل علي بإرشاداته وتوجيهاته والذي كان معي على اتصال دائم طول مدة إنجاز هذه المذكرة ولن يتسع المقال لمقامك وفضلك جزاك الله خيرا

ولا لايفوتني كذلك أن أتوجه بالشكر إلى كل من علمني حرف أو كلمة من أساتذتي الكرام من بداية مشواري الدراسي إلى وصولي إلى هذه المرحلة

وما بحوزتنا لنقول " اللهم ارزقنا شفاعة سيدنا محمد صل الله عليه وسلم وأوردنا حوضه واسقنا من يديه الشريفتين شربة ماء لا نظما بعدها أبدا ياربب العالمين"

وفي الأخير نسال المولى عز وجل أن يجعلنا ممن يكثر ذكره ويحفظ أمره وان يغمر قلوبنا بمحبته ويرضى عنا.

مقدمة

يعد الأمن أهم مقومات تقدم وازدهار الدول، فلا يمكن أن توجد تنمية في أي مجال من المجالات في ظل غياب أو عدم توفر الأمن، حيث يعد الأمن المحرك الأساسي للتنمية فضلا عن إضفاء الشعور بالطمأنينة العامة الذي ينعكس إيجابا على الأفراد والجماعات وبالتالي يستطيع الفرد التجديد والابتكار في عمله، ومن ثم ارتفاع مستوى الأداء وذلك يصب في مجمله على الوطن ككل، والأمن كشعور وواقع لا يمكن تحقيقه وترسيخه في المجتمع إلا من خلال إعلام فاعل وقادر على الوصول لجميع أفراد المجتمع لتنبيههم بالظواهر السلبية وأساليب مواجهاتها، وكيفية التعاون مع الأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة بشتى أنواعها واجتثاث جذورها من المجتمع، أو على الأقل تهيئة البيئة غير المناسبة لانتشارها، من خلال تقليل العوامل الدافعة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، فالجريمة كسلوك لا يمكن القضاء عليه في المجتمع، لوجود عوامل متضافرة قد يكون المجتمع أحد أسبابها، مما يحتم استخدام وسائل الإعلام لمواجهة هذه الظواهر السلبية في ضوء قدرة ومرونة الإعلام على إيصال الحقائق لجميع أفراد المجتمع وتحصينهم من أخطار الجريمة والانحراف.

أما الهدف من الإعلام بصفة عامة، والإعلام الأمني بصفة خاصة هو تصحيح الأفكار والمفاهيم الخاطئة، وتغيير الاتجاهات السلبية لدى أفراد المجتمع من خلال تبصيرهم بخطورة الآثار السلبية الناجمة من الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي تمس أمنهم وسلامتهم ودعوتهم للمساهمة في علاجها، ولذا فإن هذه الدراسة سوف تسعى للكشف عن دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة من خلال مواجهة الظواهر الإجرامية، وتحصين فكر أفراد المجتمع ضد الجريمة ومسبباتها.

إشكالية الموضوع :

وعلى ضوء ما ذكر سابقا من أهمية وأسباب لاختيار الموضوع وأهداف الدراسة نطرح الإشكالية التالية :

ماهو دور الإعلام الأمني في مكافحة الجريمة ؟

أهداف وأهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإعلام الأمني ف ي مكافحة الجريمة من خلال التعرف على مفهوم الإعلام الأمني ، وكذا إبراز :

- خصائص الإعلام الأمني .
- أهمية الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة.
- أساليب الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة.
- إستراتيجية الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة.
- المعوقات التي تحد من فعالية الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية نذكر منها:

أسباب ذاتية:

- ✓ الرغبة الشخصية في البحث في هكذا موضوع حساس.
- ✓ كوننا ندرس في تخصص الحقوق فكان لابد من ربط الموضوع بالتخصص.
- ✓ الفضول العلمي وحب الاطلاع على مواضيع الساعة.

أسباب موضوعية:

- ✓ من أجل توضيح أهمية الإعلام الأمني ودوره في توعية الأفراد من مخاطر الجرائم.
- ✓ تبيان الأساليب والإستراتجيات التي يعتمدها الإعلام الأمني في محاربة الجرائم وكذا الأجهزة الأمنية المكلفة بذلك.
- ✓ إثراء المكتبة بمثل هكذا مواضيع أمنية حساسة .

منهجية الدراسة:

سأنهج في هذه الدراسة نهجا يتسم بتحليل النصوص ومحاولة استقراء المضامين بشكل يوازي الجانب العملي، لتتجلي مكامن الخلل والقصور ومكامن الصواب والحكمة.

خطة البحث :

في سبيل الاجابة على الإشكالية المطروحة ولتوضيح معالم الموضوع سأقسمه وفق الشكل التالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإعلام الأمني و مكافحة الجريمة

الفصل الثاني: دور الإعلام الأمني في مكافحة الجريمة

الفصل الأول

المبحث الأول: الإعلام الأمني

المطلب الأول: مفهوم الإعلام الأمني:

تعود البدايات الأولى لإطلاق مصطلح الإعلام الأمني لعام 1970 عندما استحدث المفهوم "علي بن فايز الجحني" في أطروحته للماجستير والذي اسماها الإعلام الأمني وقد حدد آنذاك مفهوم الإعلام الأمني بأنه "ما يصدر عن أجهزة الأمن من مجلات ونشرات و برامج وجميع الأنشطة الإعلامية التي تهدف إلى تحقيق الوعي الاجتماعي وتساعد على تدعيم المبادئ والقيم ".[1]

وأصبح الإعلام الأمني من المصطلحات الحديثة التي انتشرت في الفترة الأخيرة ورافدا رئيسيا من روافد الإعلام المتخصص و شكل من أشكال الإعلام الهامة يختلف فقط في طريقة عرضه للأخبار وفقا للاتجاهات والالتزامات الفكرية والمادية وطبيعة المناخ السائد في المجتمع الواحد.[2]

ويرى ناجي أن الإعلام الأمني بمفهومه البسيط يشير إلى كل ما تقوم الجهات ذات العلاقة من أنشطة إعلامية و دعوية وتوعوية، بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة وأمن الوطن ومكتسباته في ظل المقاصد والمصالح المعتبرة، فالعمل الإعلامي في نظره يشتمل على ثلاثة جوانب أساسية هي :

1-توعية الجمهور وتبصيرهم.

2-حث الجمهور على مشاركة رجال الأمن والتعاون معهم.

[1]- محمود نظام السرحان، الإعلام الأمني والشباب، (د ط)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001، ص62.

[2]- عصمت عدلي، الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق، (د ط)، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011، ص26.

3- إبراز الجانب الايجابي للعمل الشرطي ودورهم الاجتماعي.[3]

ويرى محمد منير حجاب" أن الإعلام الأمني هو "الطابع الخاص بالتحرير الأمني في الأنواع الصحفية المختلفة بحيث أصبحنا نقرأ الخبر الأمني أو التقرير الأمني أو التعليق الأمني، تماما كما نقرأ الخبر أو التعليق السياسي و الاقتصادي والثقافي والرياضي. و موضوع الإعلام الأمني هو المادة الإعلامية التي تعالج الأحداث والظواهر والتطورات الأمنية بجوانبها المختلفة وفي مجالاتها كافة.[4]

و حدد بعض الباحثين مفهوم الإعلام الأمني بأنه يشمل المعلومات الكاملة والجديدة والهامة التي تغطي كافة الأحداث والحقائق والأوضاع والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع و استقراره.

و يرى البعض أن الإعلام الأمني هو مجموعة العمليات المتكاملة التي تقوم بها الأجهزة و وسائل الإعلام المتخصصة من أجل تحقيق أكبر قدر من التوازن الاجتماعي بغية المحافظة على أمن الفرد و سلامته وسلامة الجماعة والمجتمع.[5]

ويعرفه البعض بأنه: "فن استخدام الكلمة والصورة والإشارة، وتوظيف هذا الفن بقدر المستطاع في غرس القيم الفاضلة والسلوكيات القوية وتأهيل الانتماء الوطني وتكوين الاتجاهات الصحيحة تعديل الاتجاهات الخاطئة تحقيقا لأمن واستقرار المجتمع".[6]

و نظرا لأن الإعلام الأمني في الأساس أحد شرائح الإعلام الذي يهتم بالمجتمع بأكمله فلابد من أن تؤدي وسائله هذا الاهتمام باقتدار وكفاءة عالية ويرى البعض أن هنالك أشكال

---

[3]- على السيد إبراهيم عجوة، الإعلام الأمني والعلاقات العامة في مجال الشرطة ، (د ط)، جامعة نايف العلوم الأمنية، الرياض ، 2005، ص156.

[4]- محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي، (د ط)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص62

[5]- عصمت عدلي و محمد على سعد الله، المدخل إلى التشريعات الإعلامية والإعلام الأمني، (د ط)، دار المعرفة الجامعية مصر، 2009، ص259.

[6]- عصمت علي، سوسيولوجيا التشريعات الإعلامية الأمنية، (د ط)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص258.

للإعلام الأمني فهنالك الإعلام الأمني البيئي، والإعلام الأمني الصحي، و الإعلام الأمني الاقتصادي، والإعلام الأمني الاجتماعي ....، لأن معظم الجهود المبذولة لترسيخ مفهوم العمل الإعلامي الأمني انصبت بشكل مباشر على جانب واحد من الإعلام الأمني ممثلا في مواجهة الجريمة والانحراف والوقاية منها وتشكيل وعي اجتماعي.

ومن هنا أصبح الإعلام الأمني أكثر التصاقا بالجهود الشرطية منه كمصطلح شامل يمكن أن ينطوي تحته الكثير من الأبعاد ، والإعلام الأمني لا يمكن أن يرسخ أمن المجتمع و قيمه الاجتماعية دون تبني خطة منهجية تستند على أطراف فكرية تحدد له مهامه و واجباته خصوصا في هذه المرحلة الحاسمة من تطور.[7]

المطلب الثاني:أهداف الإعلام الأمني:

أن الإعلام الأمني يستهدف هدفا رئيسيا وهو المساعدة في أداء الأمن لرسالته، ولتحقيق ذلك فإنه يسعى نحو أمرين هما زيادة التأثيرات الايجابية للإعلام التي تصب في صالح الرسالة الأمنية، ومكافحة الآثار السلبية للإعلام التي تضر بالمجتمع وأمنه.[8]

ويهدف الإعلام إلى تحقيق رسالة الأمن الشامل من خلال ترجمة الأهداف الأمنية المتمثلة في حفظ الأمن الفرد والمجتمع معة وضمن إستراتيجية محددة الأطر، وتحقيق الهدف الأساسي للإعلام الأمني من خلال تحقيق أهداف كثيرة أهمها نشر الوعي بما تتضمنه تلك التوعية من حس أمني واتخاذ الجمهور التدابير الوقائية التي تحد من ارتكاب الجرائم، وأن إدراك الرأي العام لجهود رجال الأمن وحتى شرح الأسباب المؤدية لوجود تقصير في الخدمات الأمنية وتحقيق الأهداف الأمنية على أحسن وجه.[9]

---

[7]- عصمت على، الاعلام الأمني بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 26، 27.

[8]- علي الباز، الإعلام والإعلام الأمني، (د ط)، مكتبة الإشعاع الفني، مصر، 2011، ص76.

[9]- على الباز، مرجع سبق ذكره، ص82

ومن هنا فإن أبرز الأهداف التي يسعى لتحقيقها الإعلام الأمني التي تتمثل فيما يلي:

1 – تنمية السلوك العام لتحقيق الأمن والطمأنينة والسكينة، وذلك من خلال القيام بحملات إعلامية تهدف إلى توعية الرأي العام وإعلامهم بواجبهم حيال القضايا الأمنية وإرشادهم إلى أفضل السبل لتحقيق ذلك.

2– توفير قاعدة معلومات أمنية تضمن للرأي العام حق معرفة ما يدور حوله من قضايا المجتمع الأمني و ذات الصلة بشؤونهم، وإشراكه بقضايا المجتمع ومشكلاته لأن حجب المعلومات الصحيحة عن الأمن يؤدي إلى الاعتماد على الشائعات والأقاويل الخاطئة أو المبالغ فيها بدلا من الحقائق التي تمتلكها أجهزة الأمن و في ظل غياب المعلومة تنتشر الإشاعة بين المواطنين.

3– تفعيل سبل الاتصال مابين الأجهزة الأمنية من جانب الجمهور ومن جانب أخر لإثراء الروح المعنوية والمادية لكل مقومات النجاح والتفوق، ويدفع للالتزام بالتعليمات و الأنظمة التي تكفل سلامة الإنسان في شتى المجالات.[10]

4– حماية المجتمع من الأخطار التي والتهديدات التي تهدد المجتمع وقيمه ومبادئه وأصالته، وتؤخر تقدمه مثل الظواهر الدخيلة على المجتمع من انحراف الأحداث وتعاطي المخدرات وتفشي الجريمة.

5– التأثير على الرأي العام لتبني اتجاهات أمنية تواكب سياسة الأجهزة الأمنية من خلال إكساب المواطنين معارف ومعلومات أمنية وتنمية مهاراتهم لتفعيل دورهم الوقائي ومشاركتهم الأجهزة القيام بالدور الضبطي و العلاجي.

[10]- بسام عبد الرحمن المشاقبة، الإعلام الأمني بين الواقع والطموح، ط1، دار أسامة لنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص. 181

6- توظيف الرسائل الإعلامية بكل أنواعها لتوعية المواطنين بإتباع السلوكيات الرشيدة والحفاظ على أمن المجتمع و استقراره وعدم الانسياق وراء الإشاعات المفرطة والهدامة، والتوعية بكيفية التعامل مع العديد من الأخطار.[11]

لذا تسعى الأجهزة الأمنية و خاصة جهاز الشرطة إلى تحقيق هذه الأهداف عبر مختلف وسائل المتاحة بغية توفير الأمن والحماية في المجتمع، وتكامل الجهود بين الأفراد والشرطة في ظل الانتشار الواسع للآفات الاجتماعية والجريمة لذا تهدف من خلال الإعلام الأمني إلى تشكيل وعي اجتماعي بكافة ما يهدد هذا الاستقرار.

المطلب الثالث: أهمية الإعلام الأمني:

تكمن أهمية الإعلام الأمني في أنه لا يقف عند حد نقل المعلومات الأمنية الصادقة إلى الجمهور فقط، بل يسعى إلى تأسيس وعي أمني يثري الروح المعنوية والمادية بكل مقومات النجاح التي تكفل الالتزام بالتعليمات والأنظمة من أجل أمن وسلامة الإنسان في شتى مجالات الحياة، الأمر الذي أوجب تأصيل وتعميق التعاون مع مختلف قطاعات الدولة لخدمة واستقرار هذا الأمن. وقد استمد "الحوشان" أهمية الإعلام الأمني من الأمور التالية:

1- من خلال أهمية الإعلام بشكل عام في حياة الشعوب، والدول على اختلاف درجات وعيها وتطورها وتعاون وسائل الإعلام المختلفة مع المتخصصين في المجالات المختلفة بتطويع مختلف العلوم لخدمة المجتمع.

2- من خلال اعتباره إعلاما موضوعيا دقيقا يقدم المعرفة الأمنية إلى الناس بهدف رفع درجة الوعي.[12]

[11]- بسام عبد الرحمن المشاقبة، مرجع سبق ذكره، ص18 .

[12]- تركي بن صالح عبد الله، مدى إسهام الإعلام الأمني في معالجة الظاهرة الإرهابية، منكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص16.

3- يزيد الإعلام الأمني من قوة المشاركة الجماهيرية لخدمة قضايا المجتمع الأمنية من خلال تقريب وجهات النظر، وتكوين رأي عام موحد تجاه القضايا الأمنية.

4- يرفع الإعلام الأمني من الارتباط بين المجال الأمني و وسائل الإعلام، حيث يعد غياب هذا الارتباط سببا رئيسيا لفقد المجتمع عنصرا مهما من العناصر المطلوبة لوعيه وتقدمه.

5- عجز أي جهاز أمني عن القيام بمهمة توفير الأمن لوحده، وحاجته إلى تعاون المواطنين معه، وضرورة تكامل جهود هذا الأخير مع المواطنين لتكون في خدمة أمن الفرد والمجتمع.

6- يوفر الإعلام الأمني للمتخصصين في هذا المجال فرصا متعددة لنشر دراساتهم، والتعبير عن أفكارهم و تسليط الضوء على إبداعاتهم وابتكاراتهم من منطلق الأهمية الحيوية للأمن بشكل عام و دوره في استقرار المجتمع وتنمية قدرات الشعوب وبالتالي قدراتها على الازدهار في شتى مجالات الحياة.[13]

7- خطورة الجهل بالإعلام الأمني والأمن ومهام التي تؤديها الأجهزة الأمنية و ما ينتج عن ذلك من انعكاسات تؤثر بالسلب على حياة الأفراد.

المطلب الرابع:مكونات الإعلام الأمني واستراتيجياته:

1- خصائص الإعلام الأمنين يتميز الإعلام الأمني بالخصائص التالية :

1-1- المجال الأمني

المجال الأمني هو الحياة الأمنية وقد أدت التطورات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والثقافية في الدول العصرية, وتطور مفهوم الأمن ليصل إلى التبني الكامل لمفهوم الأمن

[13]- بركة بن زامل الحوشان، الإعلام الأمني العربي، (د ط)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص ص 12، 13، 14.

الشامل إلى اتساع المجال الأمني وتعقده وتحوله– كما أشرنا سابقا– إلى حياة كاملة حافلة بالأحداث والظواهر والتطورات وتعني مختلف الفئات و الشرائح الاجتماعية.[14]

1-2 – الموضوع الأمني

يتميز الموضوع الأمني بما يلي: – موضوع حساس جدا بسب ارتباطه بوجود الفرد والجماعة، أو تعلقه بمصالح الفرد والجماعة أو صلته الوثيقة بقيم ومعايير واتجاهات الفرد والجماعة.

– موضوع يعكس ويجسد جميع التطورات والتبديلات التي تحدث في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية.

– موضوع متجذر في الواقع وفي المجتمع لا يعطي نفسه بسهولة، ويحتاج إلى قدر كبير من المعارف لفهمه واستيعابه ومن ثم معالجته.

– موضوع مفتوح للنقاش لأنه يعني الجميع ولكن جهة اتخاذ القرار بشأنه محددة.[15]

1-3– الحدث الأمني

يتميز الحدث الأمني بالخصائص التالية:

– الإيقاع السريع والحركة المفاجئة و التطور العاصف والمذهل.

– يتعلق بالجوانب السلبية في حياة الفرد والجماعة والمؤسسة.

[14]- أديب خضور، خصائص الإعلام الأمني وانعكاساته على تحرير المواد الإعلامية الأمنية، (بط)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص7.

[15]- أديب خضور، أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، و199 ، ص 37.

– تحاول الغالبية، إن لم يكن الجميع، الجهات المعنية بالحدث الأمني إخفاءه والتعتيم عليه والصمت عنه.

– مصادره في الغالب رسمية أو شخصية فردية، تتميز بحرصها الشديد إما على عدم تقديم معلومات محددة و مقننة.

– يمتلك الحدث الأمني قدرا كبيرا من الجانبية والإثارة تدفعان صاحبه إلى إخفائه وفي الوقت نفسه تدفعان الوسيلة الإعلامية إلى استغلاله، وتدفعان الجمهور العام إلى البحث عنه والسعي للاطلاع عليه.[16]

1 –4 – الظاهرة الأمنية :

أدى تطور الحياة الأمنية و تعقدها وتشابك المصالح وتعدد القوى والأطراف المعنية بالموضوع الأمني وتعدد الجهات و الأجهزة المسؤولة عن تحقيق الأمن، وتداخل مفهوم الأمن مع الكثير من المفاهيم الاجتماعية الاقتصادية والثقافية وخاصة بعد تبني المفهوم الشامل للأمن أدت هذه العوامل منفردة ومجتمعة إلى بروز الظاهرة الأمنية التي تتألف من عناصر و عوامل متعددة ومتداخلة، منها ما هو أمني صرف ولكن منها ما هو سياسي و اقتصادي و نفسي وثقافي.[17]

و أصبح ضروريا لتشخيص هذه الظاهرة الأمنية المعقدة و المتشابكة و فهمها وتحليلها أولا إلى عناصر التي تتكون منها، وفهم جميع هذه العناصر ومعرفة تفاوت قوة و أهمية هذه العناصر وتحديد

[16]- محمود نظام السرحان، مرجع سبق ذكره، ص75.

[17]- مرجع سبق ذكره، ص77.

الأساسي و الثانوي منها، ثم معرفة علاقات التأثر والتأثير القائم بين العناصر و العوامل وبعد ذلك إعادة تركيب هذه العناصر للحصول على الصورة الكاملة سعيا وراء فهم الظاهرة أو حل المشكلة.

و من المؤكد أن الظاهرة الأمنية لا توجد في فراغ بل هي حصيلة سباقات اجتماعية اقتصادية سياسية وثقافية محددة و بالتالي لا يمكن فهمها ومعالجتها بمعزل عن السياق الذي أنتجها و ربما يعيد إنتاجها، كما أن تشابك المصالح وتعدد القوي يوجد ضغوطا مختلفة تعيق عملية التحليل و التركيب وتشوش على المعالجة العلمية و المنهجية الظاهرة، هذا ما يزيد من صعوبة مقاربة الظواهر الأمنية وخاصة تلك المرتبطة بعادات المجتمع و قيمه و تقاليده أو بشخصية الفرد و اتجاهاته المركزية.[18]

1-5- وسيلة الإعلام الأمني

تركت خصائص الموضوع والحدث و الظاهرة الأمنية آثارها البالغة الأهمية على وسيلة الإعلام الأمني ويمكن التمييز في هذا المجال بين ثلاث أنواع من التأثيرات وبالتالي بين ثلاث أنواع من الوسائل:

- وسيلة إعلام أمني ذات طابع رسمي تتميز بقدر كبير من الجمود والرتابة والنمطية في اختيار الأحداث والمواضيع و أساليب معالجتها وطرق تقديمها وعرضها، كما تتميز باقتصار اعتمادها على المصادر الرسمية وبافتقارها إلى الإبداع و الحيوية والجاذبية.

- وسيلة إعلام أمني ذات طابع تجاري تتميز بقدر كبير من الإثارة و الحيوية و الجاذبية في تحريرها وإخراجها وفي تنوع مصادرها، وكذلك في معايير اختيارها لموادها و لكنها غالبا ما

[18]- بركة زامل الحوشان، الإعلام الأمني العربي، مرجع سبق ذكره، ص8.

تتمتع بقدر أقل من الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية في معالجتها لقضايا الجريمة و الانحراف و الأمن عموما.

– وسيلة إعلام أمني تحاول أن تقيم نوعا من التوازن بين المسؤولية الاجتماعية في تناول المواضيع و الأحداث و الظواهر الأمنية وبين متطلبات فن التحرير الإعلامي، وضرورة استخدام الأساليب و الفنون القادرة على أن توصل المادة الإعلامية الأمنية إلى الجمهور بهدف التأثير فيه، بقصد تعريفه بالقضايا الأمنية وحمايته من الانحراف ووقايته من الجريمة و بفعه للمشاركة و القيام بدور فاعل في تحقيق الأمن.[19]

1-6- مصادر الإعلام الأمني تتوفر للتغطية الإعلامية في المجال الأمني المصادر التالية:

المصادر الرسمية: وتعتبر المصادر الرسمية هي المصادر الرئيسية للإعلام الأمني وفي بعض الأحيان ربما تكون المصادر الوحيدة، حيث تتمتع المصادر الرسمية بدرجة عالية من الرسمية و بالتالي من المصداقية و الثقة والمسؤولية، ولكنها في المقابل تخضع لأنظمة وقوانين وقواعد عمل تجعلها في كثير من الأحيان متحفظة ومتكتمة وربما غير متعاونة.

ويعود ذلك لاعتبارات تتعلق بطبيعة الحدث الأمني و بمتطلبات التحقيق و مستلزمات القضاء كما قد تعود أحيانا إلى عدم تقدير المصادر الأمنية الرسمية لطبيعة العمل الإعلامي الأمني و الدور الذي يقوم به الإعلام الأمني في المجتمع الأمر الذي يؤدي غالبا إلى سوء فهم و إلى وجود علاقة غير ودية بين الأجهزة الأمنية من جهة وبين الأجهزة الإعلامية من جهة أخرى.

[19]- حمدي حسن أبو العينين، خصائص الإعلام الأمني المهني وسماته، (بط)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص49.

المصادر الخاصة: ونعني بالمصادر الخاصة الأشخاص أو الجهات والمؤسسات الخاصة أو الأهلية المعنية بحدث أمني أو المتورطة في قضية أمنية، و لكن يجب الحذر الشديد بخصوص المعلومات التي تقدمها هذه المصادر إذ غالبا ما تتحكم مصالح هذه المصادر بنوعية المعلومات و الآراء والوقائع و التحليلات التي تقدمها. الخبراء والمختصون: تتطلب شمولية الموضوع الأمني و عموميته الاستعانة بالخبراء و المختصين في مجال الموضوع الأمني الذي تتم معالجته أو تغطيته (الاجتماع، الاقتصاد، البيئة، الطب،... الخ) لإلقاء ضوء على الحدث الأمني أو على الظاهرة الأمنية، بحيث يجدر بالصحفي الأمني الحرص على انتقاء الشخصية المناسبة ودفعها للكتابة أو الحديث بأسلوب صحفي مناسب للوسيلة الإعلامية الأمنية.[20]

1-7 - جمهور الإعلام الأمني يتميز جمهور الإعلام الأمني بالسمات التالية:

- جمهور واسع ومنتوع وغير متجانس سواء من حيث السن أو الجنس أو المستوى التعليمي و الثقافي أو مكان الإقامة أو درجة الاهتمام والتركيز، و يعود ذلك إلى جاذبية الموضوع الأمني مقدرته على استثارة استمالات ذهنية و انفعالية وعاطفية وشعورية معقدة ومتنوعة.

- تباين الحاجات الإعلامية تباينا شديدا في أوساط جمهور الإعلام الأمني إذ هناك الفئات التي تبحث عن إشباع حاجات ذات طابع غريزي انفعالي استثارتها جاذبية الموضوع الأمني، و هناك فئات تبحث عن إشباع حاجتها إلى معرفة وفهم الجوانب القانونية و الاجتماعية و النفسية والسلوكية والإنسانية للحدث الأمني.

- تفاوت درجة التركيز والاهتمام عند التعرض للمادة الإعلامية الأمنية تفاوتا كبيرا في أوساط الشرائح المختلفة من الجمهور الأمني.

[20]- حمدي حسن أبو العين، مرجع سبق ذكره، ص50.

– تصل الانتقائية في التعامل إلى ذروتها عند التعامل مع المادة الإعلامية الأمنية وتبرز بقوة الأشكال و الأساليب المختلفة من التعرض الانتقائي شأنها في ذلك شأن جميع جماهير الإعلام الخفيف والترفيهي بأنها مملة تمل بسرعة وتبحث دائما عن مواد جديدة، وأساليب معالجة متطورة و طرق تقديم غير معروفة من قبل، و بالتالي يصبح من الصعب إرضاؤها و الاحتفاظ بها كسبيل للوصول إليها و التأثير فيها.

– كما تتميز الشرائح الواسعة من جمهور الإعلام الأمني بنظرتها عبر الجادة للمادة الإعلامية الأمنية و بأن دافعها الرئيسي التعرض لهذه المادة (الصحفية أو الإذاعية أو التلفزيونية أو السينمائية) هو أساسا التسلية والترفيه وليس المعرفة الشاملة أو الفهم العميق للحدث الأمني أو الظاهرة الأمنية.[21]

1 –8 – الكادر الإعلامي الأمني

كما أدت التطورات العاصفة في الحياة الأمنية وفي مفهوم الأمن إلى انتهاء عصر الإعلام العام بسبب عجزه عن مواكبة الحياة الأمنية و تأمين مستلزماتها و إشباع حاجاتها، كذلك فان التطورات أنهت مرحلة الصحفي العام بسبب عدم مقدرته على مواجهة الحياة الأمنية وتغطية أحداثها و معالجة ظواهرها و تطوراتها و إشباع الحاجات الإعلامية الأمنية لجمهور نوعي يتمتع بمستوى مرتفع نسبيا من التعليم الثقافي وبدرجة عالية من الاهتمام.

وهكذا ظهرت الحاجة الماسة إلى وجود كادر إعلامي أمني مؤهل ومختص ليعمل في الإعلام الأمني المتخصص حتى يستطيع هذا الإعلام انجاز مهامه و القيام بوظائفه.[22]

ونرى من الضرورة أن يشتمل تأهيل الكادر الإعلامي الأمني على:

[21]- أديب خضور، أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[22]- حمدي أبو العينين، مرجع سبق ذكره، ص56.

– تأهيل إعلامي يمكنه من امتلاك المتطلبات الإعلامية المهنية هذا لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال الدراسة الإعلامية الأكاديمية المتخصصة.

– تأهيل أمني في مجال محدد من المهارات الأمنية (الجنائي، البيئي، الأقتصادي، المروري...) هذا التأهيل الذي لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال الدراسة المتخصصة.

و لتحقيق هذا النوع من التأهيل نقترح إتباع أحد الأسلوبين التاليين:

– أسلوب إعلامي متخصص: الذي يتطلب انتقاء خريجين من أقسام الإعلام في الجامعات مهتمين بمجالات أمنية معينة وتدريسهم لمدة عام أو عامين هذا المجال الأمني في المعاهد المتخصصة بتدريس هذا المجال (شرطة، مرور، مخدرات).

– أسلوب مختص إعلامي: الذي يتطلب انتقاء خريجين من أقسام تخصصية مختلفة (قانون، اقتصاد، اجتماع، بيئة...الخ) لديهم هواية وموهبة إعلامية ويريدون العمل في المجال الإعلام و تدريسهم لمدة عامين في معهد إعلامي متخصص.[23]

بذلك نستطيع الحصول على كادر إعلامي أمني يمتلك مهارات إعلامية ويقف على أرض إعلامية صلبة، وفي الوقت نفسه يمتلك معرفة علمية عميقة وشاملة بالمجال الأمني الذي يريد الهمل فيه ونعتقد أن هذا النوع من الكادر الإعلامي الأمني المتخصص هو الكادر الوحيد القادر على أن يعمل في الإعلام الأمني المتخصص المعاصر، وعلى أن يواكب التطورات الحاصلة في الحياة الأمنية و على أن يشجع الحاجات الإعلامية الأمنية للجمهور المعاصر.

[23]- أديب خضور، خصائص الإعلام الأمني وانعكاساته على تحرير المواد الإعلامية، مرجع سبق ذكره، ص13.

2- استراتيجية الإعلام الأمني:

إن الإعلام الأمني يستهدف الإقناع بالسلوك الأمني والتأثير في اتجاهات الجمهور وهذا لن يتم إلا من خلال تبني إستراتيجية متقدمة و تنويرية أي إستراتيجية تعتمد على المجتمعات في مواجهة العمليات و الظواهر الإجرامية هذا تطلب إتباع أحد الإستراتيجيتين التاليتين:

2 -1- إستراتيجية التغيير:

وتتمثل هذه الإستراتيجية في تغيير سلوك واتجاهات الجمهور من سلوك سلبي إلى سلوك ايجابي.

2-2- إستراتيجية المشاركة:

وهي الإستراتيجية التي تحث الجمهور على التعاون مع الأجهزة الأمنية و مساعدة الشرطة في التحدي للجريمة وكشف مرتكبيها.[24]

و هنالك عدة معوقات تعوق وضع إستراتيجيات الإعلام الأمني وتنفيذها والتي تكمن في:

- عدم وضوح مفهوم الإعلام الأمني لدى أحد الأطراف ذات العلاقة ببناء هذا المفهوم المجتمع الأجهزة الأمنية، المؤسسات الإعلامية).

- ضعف الإمكانات المتاحة أمام القائمين على الإعلام الأمني.

- ضعف إيجابية اتجاهات الجماهير نحو الممارسات الإعلامية للأجهزة الرسمية ولوسائل الإعلام الرسمية خاصة طبيعة واتجاه الاتصال المتاح في الوسائل الرسمية، ويعود ذلك إلى مبالغة بعض الوسائل الرسمية في تمثل الموقف الرسمي تحت دعاوى الدفاع عن المصلحة الوطنية مما يؤدي إلى تحول الخطاب الإعلامي الصادر عن هذه الجهات إلى ما يشبه

[24]- بسام عبد الرحمن المشاقبة ، مرجع سبق ذكره، ص171.

المواعظ والنصائح بدلا عن العمل المهني فضلا عن مثالية الخطاب الإعلامي الرسمي، بحيث يبالغ الخطاب الرسمي في تقديم ما تقوم به الجهات الأمنية باعتباره عملا دقيقا معقدا ومنظما يملك معدلات عالية من الحلول الجاهزة لكشف طبيعة الغموض الذي يكتنف أي عمل إجرامي يصدق ذلك أحيانا على ما يقدم من بيانات حول الأحداث الإرهابية، حيث تطغى الرسمية على الخطاب وتقل العناية بتوظيف المداخل والصياغات والأساليب الإعلامية المناسبة وتسود الإنشائية وعبارات الأوامر والتهديد إلى جانب مبالغة الخطاب الرسمي في تقديم المجتمع بأفضل صورة.

– اشتداد المنافسة بين وسائل الإعلام المختلفة بحثا عن الانتشار الأوسع نتيجة لما فرضته التقنيات الحديثة من توفير كم كبير من المواد الإعلامية.[25]

المطلب الخامس: عناصر الأعلام الأمني:

إن استخدام مصطلح عملية التحليل الإعلام الأمني يعني انه يتكون من عناصر متفاعلة فيما بينها بشكل مستمر كما أنها تتفاعل مع البيئة المحيطة بها بمستوياتها المختلفة بدءا من البيئة الداخلية التي يتم في نطاقها التخطيط والإعداد للمنتج الإعلامي ومن ثم إنتاجه وإطلاقه، مرورا بالبيئة الداخلية المحلية والوطنية ووصولا إلى البيئة الخارجية الإقليمية والدولية والعالمية.[26]

وعناصر عملية الإعلام الأمني هي ذاتها عناصر أية عملية إعلامية وان كان لكل منها خصائص نوعية معينة تميزها عن عناصر الإعلام العام و مجالات الإعلام التخصصي الأخرى و فيما يلي سنعرض بإيجاز العناصر والخصائص النوعية المميزة لها:

[25]- علي بن فايز الجحني، تطور الإعلام الأمني واستراتيجياته، د ط)، جامعة نايف 2000 ، ص337.

[26]- علي الباز، مرجع سبق ذكره، ص33

3-1- القائم بالاتصال:

فيما يتعلق بالقائم بالاتصال في نطاق عملية الإعلام الأمني فيتمثل بالجهات الأمنية المختصة سواء تم ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، وهذا يتم من خلال الظروف التي يتم من خلالها إطلاق الرسالة الإعلامية الأمنية وموضوع الرسالة والجمهور المستهدف، فثمة ظروف تتطلب أن يكون القائم بالاتصال الجهة الأمنية المختصة في حين تفرض ظروف أخرى استخدام الشكل غير المباشر.

كما أن بعض الموضوعات يكون من الملائم أن يتم تناولها من جانب رجال الأمن أنفسهم بينما موضوعات أخرى يكون من الملائم تناولها بواسطة أطراف أخرى وكذلك الحال بالنسبة للجمهور المستهدف، وإحدى الخصائص الحاكمة لفعالية العملية الإعلامية تتمثل في درجة الثقة التي يتمتع بها القائم بالاتصال لدى جمهور المتلقين ومدى قدرته ومهارته في نقل الرسالة ومدى اقتناعه الذاتي وإيمانه بالرسالة التي يقوم بنقلها وإلمامه بالجوانب الفنية التي يشتمل عليها محتوى الرسالة.[27]

وتزداد أهمية مثل هذه الخصائص بالنسبة للإعلام الأمني نظرا لأهمية وحساسية الموضوعات والقضايا التي يتناولها، و الخاصية النوعية القائم بالاتصال في نطاق الإعلام الأمني تتمثل في كونه مصدرا واحدا محددا له هذا الاختصاص وذلك بخلاف الأنماط الأخرى من الإعلام المتخصص الذي يمكن أن تحتمل تعدد المصادر القائمة بالاتصال.

3 -2- الرسالة:

وتتمثل في الفكرة أو الموضوع أو الرؤية أو الخبر أو المعلومة أو الحدث المراد نقله، والرسالة تمثل صلب العملية الإعلامية وهي تتكون من شكل ومضمون والشكل لابد وان

[27]- بسام عبد الرحمن المشاقبة، مرجع سبق ذكره، ص195.

يتناسب مع المضمون ويتلاءم مع قناة الإعلام التي سيتم استخدامها كما أن التوازن بين الشكل والمضمون من الأمور الأساسية لإطلاق رسالة فعالة فلا ينبغي أن يتغلب احدهما على الآخر لأن هذا يضعف من اثر الرسالة وقد يوجهها بعيدا عن الهدف المنشود.[28]

جانب آخر هام لابد وان يكون متوافرا في الرسالة الإعلامية وخاصة الأمنية وهو التوازن في كم المعلومات الذي تحتويه الرسالة فلا ينبغي أن تحتوي الرسالة على كم كبير أو مبالغ فيه من المعلومات بحيث لا يستطيع المتلقي أن يستوعب هذا الكم، ولا يجب أن يكون كم المعلومات محدودا بحيث لا يفي باحتياجات المتلقي لأنه في هذه الحالة سوف يقوم باستكمال المعلومات الناقصة ذاتيا أو من خلال الآخرين الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الرسالة الإعلامية أو تحريفها بما يخل بالهدف المراد الوصول إليه من إطلاقها، هذا بالإضافة إلى الدقة والوضوح وعدم استخدام أي ألفاظ أو جمل تقبل تأوية وتفسيرات متعددة.[29]

3-3 - القناة الإعلامية:

من المعروف انه توجد ثلاثة أنواع من القنوات الإعلامية المقرؤة والمسموعة والمرئية، ولا يمكن القول بأفضلية نوع على نوع آخر لأن العوامل المحددة لتفضيل قناة على قناة أخرى تتمثل في طبيعة موضوع الرسالة وخصائص الجمهور المستهدف والأهداف المراد الوصول إليها من إطلاق الرسالة وتوقيتها، وقد يتطلب الأمر استخدام أكثر من قناة في وقت واحد إلا أنه في هذه الحالة لابد من مراعاة طبيعة كل قناة من هذه القنوات عند تصميم وإنتاج الرسالة الإعلامية والرسالة التي تصمم وتتنتج لقناة مرئية تختلف عن الرسائل المصممة القنوات الأخرى، والأهم أن يأخذ في الاعتبار عند تصميم الرسالة الإعلامية المزايا النسبية

[28]- بركة بن زامل الحوشان، الإعلام الأمني العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-49.

[29]- أحمد صالح العمرات، الإعلام الأمني وقت الأزمات، (د ط)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص 51.

الخاصة بكل قناة وذلك لتوظيفها التوظيف الأمثل الذي يخدم الأهداف المراد الوصول إليها.[30]

وبالنسبة للإعلام الأمني فهو الأقرب إلى استخدام أكثر من قناة لنقل رسالته وذلك لاتساع نطاق الموضوعات التي يتناولها وأهميتها النسبية المرتفعة بالنسبة لقطاعات كبيرة من المجتمع الأمر الذي يعني اتساع قاعدة الجمهور المستهدف وتنوع خصائصه وعاداته الاتصالية، هذا فضلا عن تعدد المستويات النوعية التي يخاطبها الإعلام الأمني الأمر الذي يتطلب نقل رسائله من خلال عدة قنوات وعدم الاقتصار على قناة واحدة.

3-4- الجمهور المستهدف:

يعد الجمهور المستهدف أحد العناصر الحاكمة لأية عملية إعلامية فتبعا لخصائص هذا الجمهور وعاداته وتقاليده وقيمه ومفاهيمه ورؤاه تتشكل العملية الإعلامية ولا يعني هذا أن الإعلام يجب أن يكون أداة لترسيخ التقليد ومقاومة التغيير والتجديد، وإنما على المخطط الإعلامي أن يضع في الاعتبار خصائص الجمهور المتلقي الرسائل الإعلامية التي قد تشتمل على بعض الأفكار والرؤى الجديدة بحيث يقدمه بالشكل وبالصيغة التي لا ينتج عنها أي شك أو حذر أو صدام مع الجمهور المتلقي.[31]

والواقع أن هذه المسالة تعد إحدى المعضلات التي تواجه الإعلام في كافة المجتمعات وهناك عدة استراتيجيات للتغلب عليها أو في الأقل تجنب آثارها السلبية وأبرزها الإستراتيجية التي تعتمد على التكرار المنظم للرسالة الإعلامية من خلال استخدام أشكال مختلفة للرسالة تحمل ذات المضمون حيث يتولد عن التكرار نوع من التآلف بين المتلقي والرسالة الأمر الذي يجعله أكثر استعدادا لقبولها والتسليم بصحتها الإستراتيجية الثانية هي إستراتيجية بناء

[30]- عصمت على الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[31]- بسام عبد الرحمن المشاقبة، مرجع سبق ذكره، ص197.

اتجاه لقبول الرسالة الجديدة دون الدخول في صدام مع الاتجاهات القائمة لأن الهدف هو توصيل الرسالة وليس الصدام مع الذين يحملون أفكارا مضادة لها, الإستراتيجية الثالثة هي إستراتيجية القاطرة وتقوم على أساس وجود مجموعة في كل جماعة من قادة الرأي الذين يكون لهم تأثير في باقي أعضاء الجماعة ومن ثم فيمكن البدء بتوجيه الرسالة إليهم ثم يقومون هم بعد ذلك بنشرها بين قطاعات أوسع، ومن ثم فهم بمثابة القاطرة التي تشد وتجنب باقي الأطراف نحو وجهة معينة وبعض الدراسات تطلق على هذه الإستراتيجية إستراتيجية الاتصال على مرحلتين.[32]

3-5- التغذية العكسية:

تعد أحد العناصر الهامة لأية عملية إعلامية فعالة لأنها تتضمن ردود أفعال المتلقين على الرسالة الإعلامية ومن ثم فهي بمثابة اكتمال دورة الاتصال التي تمهد لدورة جديدة، وهي تدل على وصول الرسالة إلى الجمهور ومن خلال تحليلها يمكننا أن نعرف هل وصلت الرسالة إلى الجمهور المستهدف أم لم تصل إليه، كما أنها توضح رؤية المتلقين الفعليين الرسالة وفهمهم لها ومدى اقتراب أو ابتعاد ذلك الفهم والإدراك عن المحتوى أو المعنى المراد توصيله كما أن التغذية العكسية توضح لنا نوعية استجابتهم الرسالة من حيث مدى القبول أو الرفض سواء الشكل أو الموضوع أو الاثنين معا وكل هذه الأمور تمثل مداخل هامة لتطوير وتحديث العملية الإعلامية وزيادة كفاءتها وفعاليتها باستمرار، ويتطلب اكتمال دورة الاتصال والإعلام ضرورة أن يراعي المخطط الإعلامي توفير كافة الوسائل والسبل التي تتفق من خلالها ردود الأفعال الناجمة عن إطلاق رسالته الإعلامية.[33]

[32]- عصمت على و محمد علي سعد المرجع سبق ذكره, ص 290.

[33]- أحمد صالح العمرات , مرجع سبق ذكره, ص57.

والإعلام الأمني بحكم طبيعته وخصائصه النوعية في أشد الحاجة لذلك فهو بحاجة إلى التأكد من وصول رسائله إلى الجمهور المستهدف وبحاجة إلى التيقن من مستوى تطابق فهم هذا الجمهور للمعنى المراد توصيله هذا فضلا عن حاجته إلى التعرف على نوعية استجابة هذا الجمهور لرسائله الإعلامية.

المبحث الثاني: مكافحة الجريمة

المطلب الأول: ماهية الجريمة

1-العوامل الكامنة وراء الجريمة:

هناك العديد من العوامل التي تدفع الانسان الى ارتكاب الجريمة، فلا يوجد عامل محدد للتفسير الظاهرة بل هناك ما يرتبط في الشخص المجرم بذاته وماهو مرتبط بالعوامل الخارجية، وكذا هناك عوامل ثقافية مؤدية إلى حدوث جرائم، ويرتبط السلوك الاجرامي بشكل كبير بالأوضاع الاجتماعية المزرية التي يعيشها أفراد المجتمع وفي دراستنا سنتطرق للحديث عن هذه العوامل من بينها:

أولا: التهميش والفقر:

إن المتأمل للتركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، يلاحظ أن هناك شريحة لا بأس بها من الأفراد تعيش في ظل وضعية اجتماعية متأزمة تصنف وفق المعايير الدولية تحت خط الفقر. وغالبا ما تستقر هذه الفئة في الأحياء الشعبية العتيقة أو في القرى الفقيرة والتجمعات السكانية الفوضوية المتاخمة للمدن الكبرى.

وقد لانكشف سرا أو نقدم إضافة إذا قلنا إن طبيعة الظروف المجتمعية الصعبة التي تعيشها أغلب الأسر الفقيرة في الجزائر، كعدم القدرة على صرف تكاليف التعليم والصحة وضيق

السكن وعدم استجابته [34]لمتطلبات الحياة الكريمة، وسوء التغذية وانخفاض الدخل وانتشار البطالة قد ولد مناخا اجتماعيا ملائما الظهور ما يعرف بالجماعات الهامشية أو المهمشة.

وهذه الجماعات فئة تتبوأ وضع متدن في إطار نظام التدرج الاجتماعي، وتعاني عزلا كليا أو جزئيا ممنهجا، وشعورا متنام بالغربة عن الثقافة المحيطة بها، وأمام هذه الوضعية الصعبة التي تعيشها هذه الجماعات وفي ظل رواج ثقافة اليأس والقنوط بين أفرادها يصبح الوضع مهيأ أمام هذه الجماعات التشكيل تكتل ثقافي فرعي معارض للثقافة العامة السائدة في المجتمع وتشجع أفرادها على اتباع أساليب غير شرعية في سبل تحقيق أهدافها وتحسين أوضاعها، كاللجوء إلى أسلوب السرقة والنهب والاختلاس والاعتداء على الأملاك العامة والخاصة.[35]

ثانيا: وسائل الاعلام

لم يعد المرء يتعلم فقط من المدارس والجامعات بل منذ ان غزت وسائل الاعلام والاتصال العالم حتى أضحت هذه الوسائل من أساليب التثقيفي أصبح لها دور كبير في المجتمع؛ وقد ربط الباحثون بين الصحف والجريمة حيث أشاروا إلى أنها تعلم الجريمة عن طريق نشر اخبار الجزائريين الحين والاخر فيتعلم الفرد أساليب جديدة الارتكاب الجزائر.

ثالثا: أثر الدين

اختلف علماء الاجرام في اثر الدين على الظاهرة الاجرامية فمنهم من يرى الدين من الظواهر التي تخلل من الاجرام ومنهم من اعتبره احد العوامل التي تساهم في زيادة الظاهرة الاجرامية ولكن الحقيقة أن الايمان و بالكتب السماوية تجعل الفرد اكثر تباعا لأمور الترغيب

[34]- نوال وسار: المعالجة الاعلامية للجريمة غير المنظمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة . دراسة وصفية تحليلية الصحيفة الخبر اليومية الفترة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2010، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال تخصص وسائل الاعلام والمجتمع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص85.84

[35]- عبير هادي المطيري: الجريمة والمخدرات وجنوح الأحداث، دار آمنة للنشر والتوزيع، دط، عمان، 2013، ص73.71

واكثر خوفا وخشية الأمور الترهيب التي نادي بها لأنبياء والرسل ترى الباحثين أن دراسة الظروف الخارجية للمجرم هي اكبر دليل على الكم الهائل من العنف المنتشر في العالم اليوم والمتولد من الظروف السابقة مجتمعة ومنفردة ؛ ولعل دراسة الظروف السابقة يمكن أن تساهم في الوقوف على العوامل الحقيقية لانتشار الجريمة في العالم بالرغم من التطور التكنولوجي الهائل وتوافر الامكانيات والموارد الهائلة، ولعل العوامل الخارجية واختلافها من مكان الآخر دليل على اختلاف أنواع الجريمة وأسبابها.

رابعا: الأصدقاء

يتغير الأصدقاء تبعا لتغير المرحلة العمرية ويتوقف تأثيرهم في شخصية الفرد على نوع وميول هؤلاء الأصدقاء، فمنهم الحسن الذي يكون عونا ودعما للنجاح، ومنهم السيء الذي يدفع الفرد للشر، ومن هنا كان للجماعة أثر في سلوك الفرد، وهذا التأثير يختلف تبعا لنوع الجماعة التي ينضم لها الإنسان ومدى القدرة في التأثير عليه.

خامسا: الأسرة

هي اللبنة الأولى التي من خلالها يصلح المجتمع ويفسد، فإن كانت التربة فاسدة تحول أن يأتي الغرس فيها بطيب الثمار، فعلى سبيل المثال ترتفع معدلات الجريمة في الأسر المفككة، حيث تنعدم الرقابة والمتابعة من قبل الوالدين، كما أن الأسر التي يكون للأب أو الأم تاريخ اجرامي يكون له أثر في التنشئة غير السوية للطفل، وبعض المجتمعات التي يسود فيها الفقر تدفع بأبنائها لممارسة أنشطة تؤدي بهم في النهاية للجريمة والانحراف.[36]

[36]- رنا محمد صالح حسين جودة: دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة قضايا الجريمة دراسة تحليلية وميدانية مقارنة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الصحافة والاعلام بكلية الآداب، الجامعة الاسلامية بغزة، أفريل 2016، ص63.62

سادسا: ضعف أداء مؤسسات الضبط الاجتماعي

تناول ابن خلدون المفكر العربي مسألة الضبط الاجتماعي وشدد على أهميته في تنظيم العائلات الاجتماعية ودفع عدوان الأفراد عن بعضهم البعض، وضمان حياة اجتماعية آمنة ومستقرة وفي هذا الصدد يقول: " أن الأدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع الى وازع حاكم يزرع بعضهم البعض" ويضيف أن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررنا وتم عمران العالم يهم فلا بد من وازع يدفع بعضهم البعض ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم والهاماتهم، فيكون ذلك الوازع واحد منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يحصل أحد الى غيره بعنوان.[37]

المطلب الثاني: أركان الجريمة

الجريمة هي فعل يرتكب يعاقب عليه القانون، وذلك وفقا لنصوص وان فقهاء القانون الجنائي الوضعي يجعلون للجريمة أركانا ثلاثة لا يعد الفعل جريمة إلا إذا تكاملت فيه هذه الأركان، ويقول في ذلك الأستاذ علي بدوي: "لا تتوافر الجريمة إلا إذا تحققت أركان ثلاثة عامة على كل جريمة من أي نوع كانت، بحيث إذا انعدم ركن منها انعدمت الجريمة قانونا"

الركن الأول: أن يكون هناك نص يحد الجريمة وبين الجزاء العقابي المترتب عليها وهو ما يسمى بالركن الشرعي.

الركن الثاني: أن يقع من المجرم الأمر المادي المكون للجريمة سواءا كان هذا الأمر إيجابيا أم سلبيا ، فعلا أصليا أو اشتراكا، جريمة تامة أم شروعا، وهذا ما يسمى بالركن المادي.
الركن الثالث: أن تتوافر في المجرم مسؤوليته عن هذا الأمر الذي وقع منه، الذي نص على تحريمه وعقابه، وذلك يتوافر عناصر المسؤولية الأدبية في شخصه من حيث الإدراك

[37]- عدنان أبو مصلح: معجم علم الاجتماع، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، عمان، 2006، ص308.

والإرادة، ومن حيث الخطأ العمدي أو غير العمدي، ومن حيث ارتكاب الأمر بغير حق يستعمله، أو واجب يؤديه، وهذا ما يسمى بالركن الأدبي. وان هذه التجزئة في ركن الجريمة هو التلازم التام بين اعتبار الفعل جريمة وفرض عقاب فيه، والنظر في اعتبار الفعل جريمة لا من حيث انه ضار قد فوت مصلحة مقصودة، أو فيه اعتداء على مصلحة مشروعة، إنما النظر إلى كونه معاقبا عليه أو غير معاقب، فالقانون الجنائي لا ينظر لا من حيث العقاب. وانه على أساس هذا النظر كان لابد أن تتكون الجريمة من الأجزاء الثلاثة، إذ العقاب لا يعرف إلا بنص من الشارع، فكان لابد من الركن الأدبي ثم الفعل المادي الذي هو عمود الجريمة. وإنه بمقتضى ذلك النظر القانوني تكون كل الأفعال مباحة حتى يجئ نص من القانون بتحريمها أو بالأحرى بتجريمها، فالأمر الذي لا يعده القانون جريمة مباح بصفة أصلية من الناحية الجنائية بصرف النظر عن الظروف التي وقع فيها. بحيث لا يكون على القاضي لكي يحكم بالبراءة إلا أن يتحقق من عدم النص على تجريم الأعال المسندة.[38]

المطلب الثالث: تقسيمات الجريمة وتصنيفاتها الاجتماعية المعاصرة:

تقسيمات الجريمة: أن أهمية بحث تقسيمات الجريمة أو العقوبة يرجع الى أهميتها البالغة في النظرية العامة للجريمة، وفي القانون الجزائي اللذين يتخذهما علم الإجرام مرجعا لتحديد ما هو جريمة لهذا يقتصر بحث هذه التقسيمات على عدة محاور رئيسية أولها تقسيم الجريمة بحسب جسامة الفعل، وثانيها إلى عمدية وغير عمدية ومن ثم تقسيمات أخرى سيتم ذكرها فيما يلي:

[38]- محمد أبو زهرة: الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص 132.

جسامة الفعل السلوك:

الجريمة وفق هذا التقسيم إما أن تكون جناية أو جنحة أو مخالفة فقد نصت المادة 5 في الفصل الأول من قانون العقوبات أن العقوبات الأصلية في مادة الجنايات هي:[39]

- ✓ الإعدام
- ✓ السجن المؤبد
- ✓ السجن المؤقت لمدة تتراوح بين خمس سنوات وعشرين سنة ماعدا في الحالات التي يقرر فيها القانون حدود أخرى قصوى.

أما العقوبات الأصلية في مادة الجنح هي:

- ✓ الحبس مدة تتجاوز شهرين إلى خمس سنوات ماعدا الحالات التي يقرر فيها القانون حدود أخرى.
- ✓ الغرامة التي تتجاوز 20.000 دج

العقوبات الأصلية في مادة المخالفات هي:

- ✓ الحبس من يوم واحد على الأقل الى شهرين على الأكثر الغرامة من 2000 دج الى20.000دج.[40]

فأشد الجرائم جناية هي الجنايات، وأقلها جسامة هي المخالفات أما الجنح فتتوسط النوعين ومعيار التفرقة بين هذه المراتب الثلاث هو نوع و مقدار العقوبة التي يتضمنها نص التجريم.[41]

[39]- محمد نصر محمد: علم الاجرام، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012، ص 146.

[40]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية: قانون العقوبات، 2015، ص2.

[41]- سليمان عبد المنعم: أصول علم الاجرام والجزاء، ط1، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص77.

تقسيم الجرائم الى عمدية وغير عمدية:

فالجريمة العمدية هي التي يتعمد الجاني ارتكابها أي يتوفر لديه القصد الجنائي أما الجرائم غير العمدية فهي التي لا يتوفر فيها هذا القصد مثل القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ.

تقسيم الجرائم حسب تنظيمها

يمكن تقسيم الجرائم الى جرائم احترافية مثل الدعارة وتجارة المخدرات، وجرائم غير احترافية مثل السرقة العادية. كما تتقسم الجريمة حسب جسامة العقوبة المقررة عليها الى ثلاث:

الأول: جرائم الحدود هي الجرائم المعاقب عليها بحد والحد هو العقوبة المقررة حقا الله تعالى، وجرائم الحدود معينة ومحدودة العدد وهي سبع جرائم:

(الزنا/القذف/ الشر /السرقة/الحرابة/ الردة/البغي.)

وعقوبتها تسمى الحدود أيضا ولكنها تميز الجريمة التي فرضت عليها فيقال حد السرقة، حد الشرب، ويقصد من ذلك عقوبة السرقة وعقوبة الشرب الثاني: جرائم القصاص والدية وهي الجرائم التي يعاقب عليها بقصاص أو دية، وكل من القصاص والدية عقوبة مقدرة للأفراد، ومعنى أنها ذات حد واحد، فليس لها حد أعلى وحد أدني تتراوح بينهما ومعنى أنها حق للأفراد أن المجني عليه أن يعفو عليها إذا شاء، فإذا عفا أسقط العفو العقوبة المعفو عنها.

وجرائم القصاص والدية تخص: (1) القتل العمد. (2) القتل فيه العمد.(3) القتل الخطأ.

(4) الجناية على ما دون النفس عمدا. (5) الجناية على ما دون النفس خطأ.

ومعنى الجناية على ما دون النفس الاعتداء الذي لا يؤدي للموت كالجروح والضرب.

ومعنى الجناية على ما دون النفس الاعتداء الذي لا يؤدي للموت كالجروح والضرب.[42]

الثالث: جرائم التعازير

وهي الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة أو أكثر من عقوبات التعزير ومعنى التعزير التأديب وهذه الجرائم منهي عنها في الدين والأخلاق وأنها لكثيرة بكثرة ما يبتكر بن آدم من فنون الإجرام وما يوسوس به ابليس في نفسه من ضروب الإيذاء، وقد ساق ابن تيمية طائفة منها فقال" المعاصي التي ليس فيها حد مقدر ولا كفارة، كالذي يقبل الصبيان (أي بشهوة) ويقبل المرأة الأجنبية أو يأكل مالا يحل كالدم والميتة".[43]

3-2التصنيفات الاجتماعية للجريمة المعاصرة:

1. جرائم الممتلكات: كالسرقة، إشاعة الفوضى والتخريب.
2. جرائم ضد الأفراد: كالقتل والضرب.
3. جرائم ضد النظام العام: كجرائم أمن الدولة.
4. جرائم الأسرة: كالخيانة الزوجية، اهمال الأطفال.
5. جرائم ضد الدين: كالاعتداء على أماكن العبادة.
6. جرائم ضد الأخلاق: كالأفعال الفاضحة والجارحة للحياء في المناطق العامة.[44]

[42]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الجريمة دراسة في علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، ط2، القاهرة، 2010، ص22.21.20

[43]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مرجع سبق ذكره، ص22

[44]- جميلة لمزري، حبة وديعة: قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد السابع، جامعة الوادي، 2014، ص175.174

المطلب الرابع: أنواع الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري:

تختلف الجرائم من مجتمع إلى آخر وفيما يلي سنعرض أهم أنواع الجرائم المتواجدة في المجتمع الجزائري وأهمها ما يلي:

- الإتجار بالمخدرات: تعتبر جرائم المخدرات من أبرز صور الإجرام المنظم والمعاصر، وأكثرها شيوعا خلال الفترة الأخيرة بالجزائر وهذا نظرا لتعقد الحياة الاجتماعية وتشابكها، ويتميز هذا النوع من الجرائم بالاحتراف والتخطيط، التشابك، التعقيد، الربح المادي الكبير الذي يعود على مرتكبيها فأغلب مرتكبي هذه الجرائم يمتازون باحترافهم وامتلاكهم قدرات وإمكانيات وخبرات تمكنهم من تحقيق أهدافهم، ولعل خير دليل على انتشار الظاهرة بالمجتمع الجزائري ما تنشره الجرائد اليومية والمحطات التلفزيونية الجزائرية يوميا عن تفكيك عصابات محترفة في الإتجار وتهريب للمخدرات.
- الجرائم الاقتصادية: كالاختلاسات والرشاوي مثل ما حدث بشركة سوناطراك واختلاسها للأموال العمومية، كما زادت نسب السرقة خاصة مع انتشار البطالة والفقر خلال وبعد العشرية السوداء التي عرفها المجتمع الجزائري .[45]
- الجرائم الأخلاقية: عرف المجتمع الجزائري جرائم أخلاقية لم تكن معهودة من قبل وبشتى أنواعها، بل أبشع من ذلك وقوع جرائم زنا المحارم في مجتمع ديانته الإسلام والذي يأمر بالرجم حتى الموت في مثل هذه الحالات، وهذا ان دل على شيء فهو يدل على غياب كلي للوازع الديني عند هؤلاء الأفراد، وهذا في حد ذاته يدق ناقوس الخطر لمرحلة أصعب، كما ساهمت وسائل الإعلام في نشر الثقافة الغربية التي تحمل في طياتها سموما قضت على الكثير من الأفراد والأسر الجزائرية.

[45]- جميلة لمزري، حبة وديعة: المرجع نفسه، ص 175. 12

- جرائم الاختطاف: خاصة اختطاف الأطفال مثل ما حدث في سنة 2013 من بروز رهيب لهذه الظاهرة بالمجتمع الجزائري وهذا الاختطاف وصل إلى حد القتل، مثل ما حدث في ولاية قسنطينة اختطاف طفلين وقتلهما بالمدينة الجديدة علي منجلي في مارس 2013.
- جرائم القتل : مثلما حدث في ولاية جيجل إذ أقدم رجل على قتل ابنه.
- جرائم ضرب وقتل الأصول: مثل ما حدث بولاية بسكرة إذ أقدم شاب يبلغ من العمر 25 سنة بضرب والدته البالغة من العمر 51سنة وتهديدها بالقتل.
- جرائم الانتحار: منتشرة بصورة رهيبة، وخاصة ما تنشره الجرائم يوميا من حوادث من هذا النوع، ومن أمثلة ذلك انتحار تلميذة شنقا في أدرار نتيجة ظروفها الاجتماعية المزرية.
- الجرائم السياسية: كالجرائم التي وقعت خلال الفترة ما بين 1990 إلى 2000 التي كانت نتيجتها وخيمة على جميع أبنية المجتمع الجزائري خلال تلك الفترة مازالت الى اليوم منها انتشار عدد المشردين واليتامى والهجرة الداخلية من الريف الى المدينة، مما أحدث أزمات عديدة بداخل المدن كانتشار ظاهرة احراف الأحداث.[46]

المطلب الخامس: سبل الوقاية من الجريمة

حرصت الدولة في التصدي للجريمة والوقاية منها على مجموعة من التدابير والإجراءات سعيا منها للتقليل من الظاهرة، من بين الإجراءات المعتمدة ما يلي:

1. العقوبة والتدبير الوقائي:

أسلوبان يتبعان في تقويم المجرمين، ويميز بينهما في أن نقطة البداية في العقوبة هي التكفير من جرم حدث فهي جزاء جنائي يتميز أسلوب تنفيذه بإدخال الألم على نفسية

[46]- جميلة لمزري، حبة وديعة: مرجع سبق ذكره، ص176 14

المحكوم عليه، ويندرج تحت العقوبة الإعدام والشغل الشاق والسجن والحبس، والغرامة والحرمان من الحقوق والمزايا والحرمان من مزاولة المهنة وسحب الترخيص.[47]

2. العلاج والإصلاح العقابي:

بعد أن كانت العقوبة غاية بحد ذاتها عمدت الدول بتأثير من المصلحين الاجتماعيين والعلماء الجنائيين الذين برزت كتابتهم الى الاهتمام ببرامج اصلاحية في المؤسسات العقابية بغرض إعادة تأهيل المجرم اجتماعيا حتى يبتعد عن مهاوي الإجرام بعد إطلاق سراحه وعودته للمجتمع، ومن ثم تخلت إلى حيز التطبيق تدابير بديلة عن السجن كالاختبار القضائي والمراقبة الاجتماعية، كلها تدابير ذات بعد علاجي وقائي تعالج الحاضر تحسبا للمستقبل وتفاديا لما يمكن أن يتعرض له المحكوم عليه من مخاطر الانحراف.[48]

3. دور الأجهزة الأمنية والقضائية:

تمثل الأجهزة الأمنية على اختلاف مسمياتها الشرطة، الحرس الوطني، الدفاع المدني، الدفاع الجوي وغيرها) والأجهزة القضائية (المحاكم الدعامة الأساسية المناط بها تحقيق الأمن والوقاية من الجريمة فتلك أجهزة قامت أساسا لتحقيق هذا الغرض الأمني في بعديه الوقائي والعلاجي وحينما نتأمل في دور الأجهزة الأمنية نجده يتمثل في منع وقوع الجرائم من خلال المراقبة المستمرة وإصدار الأوامر والتعليمات الكفيلة بالوقاية من الجريمة بالإضافة إلى البحث عن المجرمين وجمع الأدلة والتحريات وتنفيذ الأحكام التي تصدرها السلطة القضائية.[49]

4- دور المؤسسات الاجتماعية:

---

[47]- سين عبد الحميد رشوان: مرجع سبق ذكره، ص 197

[48]- صمت عدلي: علم الاجتماع الأمني الأمن والمجتمع، قسم الاجتماع المعهد العالي للدراسات الأدبية، ط1، اسكندرية، ص288.

[49]- عبد الله الفوزان: الشباب والدور الاعلامي الوقائي، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص 148.

للمؤسسات الاجتماعية دور هام في الوقاية من الجريمة، وفيما يلي سنحاول ذكر كل مؤسسة وقدرتها في التصدي للظاهرة الجريمة.

الأسرة: الأسرة هي أول مجتمع يمر به الإنسان، بل والمجتمع الوحيد الذي يختلط به في طفولته. فالأسرة هي المصدر الرئيسي لنقل ونشر القيم والمستويات الحضارية بين الأجيال القادمة.[50]

تقع على الأسرة المسؤولية الأولى في تعزيز مبادئ الإيمان والتقوى والصلاح والاستقامة في نفوس الأطفال منذ نعومة أظفارهم، وتمثل التربية والتوجيه الديني المتين للأطفال النشئ في أحضان الأسرة السياج القوي الذي يحميهم من الانحرافات والسلوكيات الضارة، وتتحمل الأسرة مسؤولية كبرى في توفير جو أسري يسوده الحب والوئام والتفاهم والترابط والنصح والمشورة حتى ينشأ أطفالها وشبابها أسوياء التفكير مستقيمي السلوك. خلاصة القول إن الأسرة تلعب دورا هاما في الحد من الجريمة والوقاية منها متى ما هيأت لأفرادها المناخ الديني والأخلاقي المطلوب وأشبعت مطالبهم الاقتصادية والصحية والترويحية والنفسية.

المدرسة: تلعب المدرسة وهي المؤسسة التربوية الثانية بعد الأسرة دورا هاما ومؤثرا في تحقيق الأمن والوقاية من الجريمة. ويذكر طاش أنه تقع على المدرسة مسؤولية كبرى في حماية طلابها وتلاميذها من الجريمة وتوعيتهم بأضرارها وارشادهم الى طرق مكافحتها والتصدي لها، وذلك عن طريق إرشادات المعلمين وتقديم دروس توجيهية خاصة كما تضطلع المدرسة بمهمة مراقبة سلوك الطلاب ومتابعة تصرفاتهم وملاحظة ما يطرأ عليهم من تغيرات جسمية أو نفسية أو عقلية مما قد يكون له صلة ببعض الجرائم ومن ثم معالجة

[50]- محمد محمد مصباح القاضي: علم الاجرام وعلم العقاب، منشورات حلبي الحقوقية، ط1، بيروت - لبنان، 2013، ص 146.

تلك الحالات بحكمة وروية وحسن تصرف بالتعاون والتنسيق الكاملين مع الأسرة والجهات المسؤولة حسبما تقتضيه المصلحة العامة.[51]

[51]- عبد الله الفوزان: مرجع سبق ذكره، ص141.140

الفصل الثاني

المبحث الأول: إستراتجية و أساليب معالجة الإعلام الأمني للجريمة

المطلب الاول : إستراتيجية الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة

تؤثر وسائل الإعلام بشكل بارز في توجيه الجماهير والجهات المختلفة نحو التعاون في مواجهة المخاطر والمشكلات الأمنية، حيث تضمن تدخل الجماهير بالشكل المناسب الذي لا يتضمن تعطيل الجهات الأمنية، بالإضافة إلى الحفاظ على الروح المعنوية في درجة مرتفعة، وتجنب الإشاعات والتصريحات المتعارضة والمتناقضة التي تؤدي إلى إرباك الرأي العام.[1]

لذلك يجب تأسيس علاقة وطيدة بين أجهزة الأمن ووسائلها الإعلامية، بهدف تحقيق التنسيق والتفاهم اللازم للوقاية من الجريمة، وحشد الرأي العام وجهود أفراد المجتمع لمواجهة الجريمة من خلال جلب مناخ مناوئ للجريمة، وهذا يستدعي تخصيص متحدث رسمي تكون مهمته تنظيم العمل الإعلامي الأمني وتزويد الجماهير بالحقائق منعا لتناقض الأخبار، وانتشار الشائعات، حيث يجب أن تحكم العلاقة بين المتحدث الرسمي وأجهزة الإعلام الأمني ضوابط معينة لعل من أهمها:

- ✓ الدقة والحذر وإلمام المتحدث الرسمي بالحقائق التفصيلية عن الظواهر السلبية، حيث أن أي اختلاف يظهر بين الحقائق التي يصرح بها المتحدث الرسمي وتلك التي تلتقطها وسائل الإعلام لا يخدم القضايا الأمنية .

[1]- الشمري، فهيد عايض: المدخل الإبداعي الإدارة الأزمات والكوارث، شركة مطابع بحد التجارية، الرياض، المملكة العربية السعودية 2002، ص.34-32

- ✓ ضرورة الاعتراف بالأخطاء التي تحدث أثناء المواجهات الأمنية لأن تسربها وكشفها من قبل جهات أخرى قد يترتب عليها تضخيمها والمبالغة بها، مما يجلب حالة من الرعب وفقد الثقة بالأجهزة الأمنية.
- ✓ لابد من تحرير التصريحات الرسمية ذات الطبيعة القانونية أو الفنية بشكل دقيق وواضح لا لبس فيه، مع التزام وسائل الإعلام ببثها دون تغيير أو تعديل.
- ✓ أن يمتلك المتحدث الرسمي القدرة على التعامل بموضوعية وعدم الانفعال مع وسائل الإعلام التي تنشر أخبارا غير صحيحة أو غير مكتملة، بهدف تصحيح الأخبار وإكمال الناقص، والسرعة في نشر الحقائق لتلافي الشائعات المغرضة
- ✓ أن يتمتع المتحدث الرسمي بعلاقات كبيرة وواسعة مع مندوبي وممثلي وسائل الإعلام.[2]

وترتكز إستراتيجية الإعلام الأمني في الجزائر على عدد من المقومات لعل أهمها ما يلي:

- ✓ تحصين المجتمع ضد الجريمة بالقيم الأخلاقية والتربوية بما يقيه من الانحراف ويحول دون تأثره بالتيارات الفكرية المشبوهة والأنماط السلوكية المنحرفة الوافدة من خلال وسائل الإعلام الأجنبية .
- ✓ الإسهام في توجيه المواطن نحو السلوك السليم القائم على قيم الأخلاق والاستقامة واحترام القوانين والأنظمة، وتحصينه ضد كل أشكال الانحراف والتحلل الأخلاقي والفساد.
- ✓ محاولة ترسيخ القناعة بأن الوقاية من الجريمة ليست مسؤولية موكلة إلى الأجهزة الأمنية فحسب، بل مسؤولية تتقاسمها مختلف المؤسسات المجتمعية على اختلاف أنواعها.

[2]- فهد أحمد الشعلان: إدارة الأزمات: الأسس، المراحل، الآليات، ط2، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية،2002، ص 205-206.

- ✓ المساهمة في تكوين رأي عام واسع يتعاون مع الأجهزة المختصة من أجل الوقاية من الجريمة ومكافحتها داخل المجتمع على درب تحقيق طموحات المواطنين إلى مزيد من الاستقرار والنماء والرخاء، وحماية المجتمع من شرور الإجرام وتيارات الأفكار الملوثة بالتحلل والفساد ومن مختلف المحاولات الموجهة من الداخل والخارج.
- ✓ نشر الوعي الأمني بين المواطنين وتقوية الحس لديهم بأهمية المشاركة الفعلية والمستمرة في مكافحة الجريمة، وتوعية الجماهير بوسائل المنع وطرق الوقاية من الجريمة وسبل علاجها، مع تبصيرها بأهمية اتخاذ الإجراءات الوقائية لحمايتها وممتلكاتها من مخاطر الجريمة.
- ✓ التعاون مع أجهزة الإعلام في وضع ضوابط علمية ثابتة تحكم التناول الإعلامي الأمني للقضايا والأحداث المختلفة ذات المردود الأمني الذي يضمن الحد من آثاره السلبية.[3]

المطلب الثاني: أساليب الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة:

هناك عدة أساليب يجب أن تنتهجها أجهزة الإعلام الأمني للوقاية من الجريمة، لعل من أهمها:

- ✓ تكوين رأي عام للتحصين ضد الجريمة والوقاية منها.
- ✓ التعاون بين وسائل الإعلام والجهات الأمنية لعمل مظلة إعلامية أمنية وقائية لردع الجريمة والوقاية منها .
- ✓ المساهمة الإعلامية في توجيه الرأي العام في الوقاية من الجريمة.
- ✓ تبادل الخبرات الإعلامية في مجال الوقاية من الجريمة.

[3]- شعبان حمدي محمد: الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، مطابع الشرطة، القاهرة، مصر، 2005، ص 72-73.

- ✓ التكامل مع مؤسسات المجتمع الأخرى كالأسرة والمدرسة والمؤسسة الدينية والترفيهية لمواجهة أخطار ووقاية المجتمع من خطورة الجرائم بصفة عامة.
- ✓ فرض مستوى مناسب من الرقابة على وسائل الإعلام والنشر، كي لا تنساق وراء الأفكار المتطرفة والمنحرفة.
- ✓ إحكام الرقابة على شبكة الانترنت باعتبارها من الوسائل المتطورة التي يعتمد عليها أصحاب الفكر المتطرف.
- ✓ تقدم برامج إعلامية أمنية متخصصة لتوعية الجمهور أمنيا لمكافحة الجرائم المستفحلة في المجتمع.[4]
- ✓ الاستخدام الفعال لكل أدوات النشر والإعلام والاتصال، كأداة رئيسية، وشرط ضروري النجاح إستراتيجية المواجهة في جميع أبعادها وجوانبها الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والإعلامية والفكرية والتشريعية والقضائية والأمنية وغيرها.
- ✓ مراعاة التنوع والتماثل المناطقي، والتنوع الثقافي والفني والاجتماعي لمختلف المستويات الاجتماعية والفكرية في جميع مناطق الجمهورية عبر وسائل الإعلام المختلفة، مع ضرورة توازن حجم المواد التوعوية وبرامج الإعلام الأمني مع بقية المواد المعروضة، والتركيز على البرامج الحوارية والثقافية، والبرامج الموجهة للأسرة والمجتمع والشباب، مع النظر في تطوير القنوات الشبابية المتنوعة.[5]

[4]- علي بن فايز الجحني: «مراكز البحوث ودورها في التصدي لمهددات الأمن »، بحث مقدم ضمن فعاليات الاجتماع التنسيقي العاشر لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة حول الأمن الفكري بالتعاون مع جامعة طيبة خلال الفترة من 20-22 / 9/ 2004 م، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالمدينة المنورة، الرياض، 2005 م.

[5]- سعد بن علي: الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني والجماعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2005، ص 60-71.

المطلب الثالث:معالجة برامج الإعلام الأمني لظاهرة الجريمة:

يحتل موضوع الإعلام عن الجرائم مكانة كبيرة في العمل الإعلامي بالنظر إلى خطورته على المجتمع، وكثيرا ما كانت تدور مناقشات العاملين في مجال الإعلام الأمني حول نشر أخبار الجراثيم وكانت هذه المناقشات تفضي في كثير من الأحيان إلى تباين وجهات النظر حيال هذا الموضوع. واليوم فإن المتابع لوسائل الإعلام يجد أنها تخصص مساحات زمنية ومكانية واسعة الأخبار الجرائم، وتذهب إلى حد التسابق في نشرها، وذلك بالنظر إلى ما يحققه تداول هذه الأخبار إعلاميا من إثارة تستهوي كثيرا من جمهور وسائل الإعلام. وبين الآراء المؤيدة والمعارضة لنشر أخبار الجرائم يجد كثير ممن لا تروق لهم النظرية السلطوية في ممارسة وسائل الإعلام عملها متسعة ومبررا لتوجيه النقد لمن يتبنون وجهة النظر المعارضة، في حين يذهب البعض ممن يتبنى نظرية الحرية الإعلامية إلى التأكيد على حق وحرية وسائل الإعلام فيما تقدمه من مضامين إعلاميا، إلا أن هناك فئة تقف موقفا وسطا إذ ترى أن وسائل الإعلام من حقها نشر كل ما تريده من دون قيد، لكن في إطار ما تتحمله من مسؤوليات تجاه المجتمع.

لكن مع هذه الآراء يبقي كثير من الأسئلة بحاجة إلى إجابات أكثر علمية ومنهجية، ومن هذه الأسئلة، أيهما أفضل النشر الملتزم بمصالح المجتمع، أم النشر بدون قيود أو ضوابط ؟ ومتى يكون النشر في صالح المجتمع ومتى يلحق ضررا بالأمن والاستقرار فيه؟ وهل نشر أخبار الجرائم والمسائل الأمنية يسهم في زيادة ونشر الوعي لدى الجمهور الجريمة؟ أم أن النشر والإعلام عنها يسهم في زيادة معدلات الجريمة من خلال تعليم بعض الأساليب الإجرامية ؟

في الواقع تتعدد وجهات النظر حيال هذا الموضوع المهم والجدلي، وإذا كانت جميع الآراء ووجهات النظر قد اتفقت على شيء واحد، وهو التسليم بضرورة النشر فإن الذي يبقى محل

الخلاف والجدل في هذا الشأن، هو إلى أي مدى يكون النشر مفيدا وله مغزى ومتى يصبح كذلك؟ وكيف تتم معالجة أخبار الجرائم إعلاميا وهذا يقود إلى الحديث عن الآثار الإيجابية والسلبية للإعلام عن الجرائم والإستراتيجيات المتعلقة بنشر أخبار الجرائم والضوابط المتصلة بذلك، وما حدود حرية وسائل الصحافة و الإعلام وضوابطها في هذا الموضوع ؟[6]

المطلب الرابع: ضوابط برامج الإعلام الأمني للوقاية من الجريمة:

من الواضح استقرار الآراء على حق المجتمع في الحصول على المعلومة وعلى حرية وسائل الإعلام في تداول الأخبار والمعلومات باعتبارها تتسيد الأدوار في هذا المجال إلا أن الحرية المطلقة مفسدة مطلقة، وبالتالي فإن الحرية وسائل الإعلام قيودا ولها حدود وأن هذه الحرية لا ينبغي أن تتعارض مع مصالح الأفراد، وألا يتشكل خروجا عن القيم والعادات والتقاليد والعادات إلا في حدود لا يكون فيها الضرر بالغا، ويتوافق مع التغير الذي يطرأ على هذه القيم في اتجاهات مختلفة. وإن المتتبع لأداء وسائل الصحافة والإعلام في مجال نشر أخبار الجرائم يرى كما من الأقاويل والتجاذبات والاتهامات التي تدور حول هذا الموضوع بين ثلاثة أطراف هي وسائل الإعلام والجمهور والأجهزة الأمنية، ويدعي كل طرف أنه على حق، فوسائل الإعلام ترى أنه من حقها إعلام الجمهور بما يجري، في حين ترى شريحة من الجمهور أن وسائل الصحافة والإعلام تتجاوز هذا الحق من خلال إلحاق الضرر بأمن المجتمع فيما تنشره من أخبار الجريمة، وتتهم الأجهزة الأمنية وسائل الإعلام بعدم المهنية في ممارسة عملها، وأنها لا تراعي مصالح المجتمع فيما تنشره، وأنها تغلب مصالحها على حساب أمن واستقرار المجتمع، وتلحق ضررا بسياسات الأجهزة الأمنية في سعيها لتحقيق أهدافها، وغالبا ما يتساءل الجمهور ومعه الأجهزة الأمنية عن حدود وضوابط وسائل

[6]- هاشم سمير وآخرون: سلبية أجهزة الإعلام وأثرها على الأمن، معهد تدريب الضباط، (بحث غير منشور)، القاهرة، مصر، ص 16.

الصحافة والإعلام في ممارستها العملها، ومن هنا فإن الباحث من خلال هذا المبحث يحاول الوقوف على هذه الضوابط وحدود وسائل الإعلام فيما تنشر ضمن هذه الضوابط.

أ. **الضوابط المهنية والأخلاقية:**

أشارت الدساتير والقوانين والأعراف الدولية على نحو يكاد في ظاهره يشكل إجماعا عالميا على حق حرية التعبير باعتباره من الحقوق الواجبة للمجتمع على الدولة، وفي الوقت نفسه تم وضع ضوابط على ذلك الحق العام لحماية الحقوق الأخرى المشروعة التي قد تتنازع معه، وهو أمر ممكن عندما يتجاوز نشاط الاتصال الجماهيري حدوده، ويخرج عن القيم العامة للمجتمع، وتم تصنيف تلك الحقوق الخاصة التي قد تتنازع مع الحق العام في التعبير، وما ينطوي عليه من حق الناس في المعرفة باعتبار أنها حقوق خاصة بالدولة والمجتمع والأفراد.[7]

ولا شك أن نشر المعلومات والحقائق الصحيحة عن الجرائم وغيرها يدخل في إطار حرية الصحافة والنشر ليس قولا مطلقا، لأنه لا يجوز نشر المعلومات والحقائق الصحيحة إذا تسبب ذلك النشر في إرباك الرأي العام. وفي إطار الحديث عن الضوابط الأخلاقية في نشر أخبار الجرائم فإن وسائل الصحافة والإعلام ملزمة بمراعاة قيم المجتمع، وخصوصيات الأفراد وكل ما من شأنه التشهير بالآخرين وعدم تغليب المصالح الخاصة، ويرى الباحث أن أخلاقيات الإعلام هي قدرة الصحفي أو الإعلامي على الاحتكام للعقل أو المنطق فيما ينشر أو يذاع من أخبار حول الجرائم، بحيث تكون تلك الأخلاقيات نابعة من علمه وأدبه وإدراكه لمسؤولياته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، كما تنص مواثيق الشرف المهني من التزام.

[7]- محجوب فتح الرحمن: مأزق السلطة الرابعة، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، 2003، ص 30.

ب. الضوابط الدينية:

إن الحديث عن الضوابط الشرعية للإعلام عن الجريمة من أكثر الموضوعات أهمية، إذ إنه يعد من العناوين الكثير من الرسائل العلمية، إلا أنه من الضروري تناول هذا وخاصة في

ظل تزايد خطر محتوى ومضمون الاتصال الجماهيري، وفي وقت باتت فيه الضوابط المهنية والقانونية غير قادرة وحدها على توجيه الرسالة الإعلامية باتجاهات تخدم المجتمع ولا تلحق ضررا بمصالحه، إذ تظهر الممارسات الإعلامية لكثير من العاملين في هذا الحقل ضعف الالتزام والتقيد بالضوابط المهنية الممارسة المهنة، وضعف فاعلية الضوابط القانونية وتعدد التشريعات المنظمة لعمل مما يؤثر سلبا في جعل الإعلاميين يتصرفون على نحو إيجابي، فالساحة الإعلامية اليوم يوجد بها عدد لا يستهان به من الناشرين لا شغل لهم إلا تصيد الأخطاء والتضخيم من أمرها ولا هم لهم إلا نشر التهويل.1

وإذا كانت الشريعة الإسلامية تقر وتعترف للفرد في تكوين رأيه بحرية، فإن هذه الحرية ليست مطلقة بل هي حرية مقيدة بضوابط ثلاثة:

أولا: ألا يتجاوز بهذه الحرية الحدود المقررة شرعا، فإذا جاوزت الحرية نطاقها المفترض فاعتدت على الآداب أو النظام العام والأخلاق وجب ردها وكبح جماحها وفي هذه الحالة لا يعتبر منع الشخص من المساس بهذه الأشياء حرمانا له من حق، بل منعا له من اعتداء.
ثانيا: ألا يكون في التعبير عن الرأي وإبدائه خوض في أعراض الناس وإذاعة أسرارهم، ومن هنا جاء تشريع حد القذف لمن يخوضون في أعراض الناس ولا يتورعون عن انتهاك الحرمات، حتى في الأحوال التي لا يصل فيها الأمر إلى حد القذف فإن مجرد إشاعة وإظهار العيوب يعتبر محرما.

ثالثا: ألا يكون المقصود من الإدلاء بالآراء المعادلة العقيمة وإدارة حوار أجوف لا جدوى منه، ولا طائل من ورائه بل ينبغي أن يكون الهدف من إبداء الرأي هو رفد الحياة الاجتماعية بآراء تساعد على تطورها، وتسهم في الوصول إلى أفضل الوسائل وأحسن السبل لمعاجلة المشكلات التي تطرأ على المجتمع. ومن أهم الضوابط الشرعية التي يمكن تحديدها في برامج الإعلام الأمني ما يلي:

- ✓ تقييد الهدف والغاية من التعبير عن الرأي بمرضاة الله عز وجل فالإعلامي عندما يعرب عن رأيه في فضية ما، فإنه يراقب فيها مرضاة الله أولا فإن كانت ترضي الله عز وجل، وتخدم مصلحة من مصالح المسلمين أفرادا كان أو جماعات أو مصلحة على مستوى الأمة وإلا صرف النظر عنها
- ✓ الالتزام بمشروعية القول: أباحت الشريعة الإسلامية حرية القول وجعلتها حقا لكل إنسان والأصل في القول الجواز ما لم يتعد الإنسان حدود الله تعالى .
- ✓ مراعاة المسؤولية: عندما يعرب رجل الإعلام عن رأيه يراعي المسؤولية الإعلامية، وهي في الرؤية الإسلامية التي تنبع من ضمير الإنسان المؤمن، كما أنها ليست مسؤولية أمام القوانين أو الدساتير، ويمكن التحايل عليها و إنما هي مسؤولية أمام الخالق سبحانه و تعالى .
- ✓ الحرص على تحقيق المصالح ودرء المفاسد: عندما يعرب الإعلامي عن رأيه في قضية إنما يهدف تحقيق مصلحة أو درء مفسدة.
- ✓ مراعاة الموضوعية: فالإعلامي مطالب بأن يلتزم بالصدق والأمانة وأن يقف مع الحق وبذلك يكون رأيه حرا صادقا نزيها بعيدا عن الكذب والتزوير.[8]

[8]- الهميم عبد اللطيف : احترام الحياة الخاصة.. الخصوصية في الشريعة الإسلامية والقانون المقارن، الأردن، دار عمار للنشر والتوزيع، 2004، ص 113 - 116.

فالضوابط الشرعية تكون أحيانا أكثر قوة من الضوابط المهنية والقانونية على الإعلامي، فيما يتعلق بالتزامه بضوابط النشر، وخاصة فيما يتعلق بنشر أخبار الجريمة، على اعتبار أن هذه الضوابط مستمدة من إيمان الإعلامي ومن عقيدته الدينية، إلا أنه وفي ظل تراجع الوازع الديني في المجتمع فقد باتت هذه الضوابط محل شك من حيث قوة تأثيرها في سلوك الإعلامي أثناء ممارسة مهنته، وإذا كان هذا واقع الحال بالنسبة للضوابط الشرعية، فإن الضوابط المهنية والأخلاقية باتت هي الأخرى محط تساؤلات عديدة، فقد أصبح الكثير منها مجرد حبر على ورق على الرغم من الإجماع عليها .[9]

ت. الضوابط القانونية

تختلف التشريعات المنظمة لعمل الإعلام من بلد إلى آخر، وهذا الاختلاف يأت نتيجة لاختلاف ثقافة المجتمعات، ولاختلاف النظام الإعلامي السائد ومستوى الحرية المتاحة في ممارسة العمل الإعلامي إلا أن هناك إجماع على ضرورة وجود ضوابط وتشريعات تنظم عمل وسائل الإعلام. وإن المؤسسات الإعلامية مطالبة بأن تضع القواعد والضوابط النظامية لأجهزة الإعلام عامة، والمرئية خاصة، بعد أن أصبحت جرائم العنف تمثل ظاهرة تلفت الانتباه، لما أخذت تثيره من فزع وخوف وتقويض الإحساس بالأمن في المجتمعات المعاصرة[10]، وإذا كان من حق الرأي العام أن يعرف الحقيقة إلا أن نشر الجريمة لا ينبغي أن يتم من دون ضوابط، فذلك عين الهمجية الذي يسوق المجتمع إلى الدمار ويعرض مؤسساته وأفراده للخراب، ومن ثم فإن المعالجة الإعلامية للجريمة ينبغي أن تتم وفق معايير دقيقة تأخذ في اعتبارها ظروف المجتمع وسيكولوجية الجماهير.

[9]- صلوي عبد الحافظ: حرية التعبير عن الرأي في وسائل الإعلام في المجتمع المسلم والمجتمعات الغربية (دراسة تأصيلية مقارنة)، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ص 09.

[10]- عبد المحسن الداود: أساليب المؤسسات الإعلامية والتربوية والأمنية في الوقاية من الجريمة، ندوة علمية بعنوان: (تكوين رأي عام واق من الجريمة)، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 113.

وفي ظل المتغيرات التي طرأت على الساحة الإعلامية المحلية التي جاءت انعكاسا للمتغيرات العالمية، برزت أصوات تنادي بضرورة إعادة النظر بالتشريعات الإعلامية، كي تكون قادرة على مواكبة هذه المتغيرات.

المبحث الثاني : دور و انعكاسات ومعيقات الإعلام الأمني للوقاية من الجريمة

المطلب الأول : دور التفاعل بين الإعلام الأمني والوسائل الإعلامية المختلفة

1 – الدور التفاعلي بين الإعلان الأمني ووسائل الإعلام السمعية البصرية

أ – الدور التفاعلي بين الإعلام الأمني والتلفزيون

يعتبر التلفزيون من أهم الوسائل السمع بصرية نشر للافكار والمعلومات ، لما يتميز به من دور في تشكيل ثقافة المجتمع وينفرد التلفزيون من أهم وسائل قضاء أوقات الفراغ بالإضافة إلى استخدامه كخلفية موسيقية وحركية مصاحبة يعتبرها الفرد وسيلة تقنية وتشجيعية لتنشيط العملية الإنتاجية ، كما يعتبر التلفزيون أيضا وسيلة مقروءة من خلال قنوات المعلومات وما تنشره من معلومات و اخبار متنوعة تغطي كافة المجالات. وعلى الرغم من الدور الإيجابي للتلفزيون في مجال التعليم والتثقيف والتعليم في شتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية والساد في المجال الأمني من خلال التوعية الأمنية ضد الجريمة وسبل الوقاية منها الا انه له دور سلبي يتمثل في :

- أسلوب التناول لبعض الموضوعات المتعلقة بالجريمة والعنف و ابراز طرق ارتكابها مما يشجع ضعاف النفوس في المجتمع على محاكاة هذا السلوك الإجرامي
- إختفاء صفة البطولة على أدوار الشخصيات الإجرامية في المسلسلات والأفلام التلفزيونية وحصولها على كافة المزايا من جراء هذا السلوك غير القويم .

- تبرير اعمال العنف والسرقة والإغتيال واعتبارها مفتاح الحلول اكثر من المشكلات الإجتماعية والإقتصادية التي تواجه أفراد المجتمع .[11]
- تظهر بعض الأعمال الدرامية العربية في التلفزيون رجل الشرطة في أدوار سلبية تساعد على التقليل من مكانته في المجتمع إضافة إلى التأخر الدائم في وصول الشرطة إلى مسرح الأحداث مما يخلف صورة ذهنية وإنطباعا سلبيا عن الجهاز الشرطي وأدائه على النقيض من ذلك نجد الدراما الأجنبية تمجد رجال الشرطة من خلال ادوار بطولية
- مما سبق يجب معالجة سلبيات الدور الأمني والشرطي في الدراما التلفزيونية لتفعيل دور التلفزيون كوسيلة وقاية في المجتمع للحفاظ على أمنه وسلامته من الأخطار التي تحيط به سواء من الداخل أو الخارج وهذا الدور الإيجابي لا يمكن أن يتحقق الا من خلال التعاون والتنسيق بين جهاز التلفزيون والأجهزة الأمنية المختلفة التي تساهم في تدعيم رسالة الشرطة في المجتمع .

ويتمثل الدور التفاعلي في :

- ✓ التنسيق بين جهازي الشرطة والتلفزيون في اعداد برامج توعية حول القضايا الإجتماعية الأمنية التي تهد سلامة وأمن المجتمع مثل قضايا المخدرات وجرائم المال والنفس وحوادث المرور على أن تكون هذه البرامج تحت إشراف إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية
- ✓ مساهمة التلفزيون في بث برامج التوعية التي تقوم بإعدادها وتنقيتها واخراجها الجهة الإعلامية الأمنية أي بوزارة الداخلية وفي أوقات الذروة في المشاهدة التلفزيونية عبر تحقق الأهداف المطلوبة في توعية المجتمع .

[11]- جاسم خلف مزرا ، نفس المرجع السابق، ص38-39.

- ✓ يجب على التلفزيون الحد من عرض أعمال العصابات وجرائم العنف وعدم عرضها بصورة تفصيلية توضح كيفية توظيف التكنولوجيا الحديثة في تلك الأعمال.[12]
- ✓ الحرص على نقل المناسبات والإحتفالات الشرطية بصورة دائمة مثل إحتفالات يوم الشرطة وحملات التخرج وفعاليات أسبوع المرور السنوي بهدف ايجاد نوع من التقارب بين افراد الشرطة والمجتمع، ويكمن في هذا الإطار تنظيم مسابقات تلفزيونية لدى الكبار والصغار يدعمها جهاز الشرطة تبث فيها وسائل توعية

ب – الدور التفاعلي بين الإعلام الأمني والفيديو

يعتبر الفيديو من الأجهزة الحديثة التي أصبحت في متناول الجماهير بالمنازل وقد استطاعت تلك الأجهزة ان تستوعب وفقا كبيرا في حياة الشباب وأن تنحهم الإستقلال عن استطاعت اسرهم في رؤية المضمون الذي يرغبون في مشاهدته .

وتشير الدراسات تطبيقا على مصدر أن الفيديو يحتل المرتبة الثانية بعد التلفزيون من حيث التعرض بالمشاهدة له وقوة تأثيره بين وسائل الإعلان الأخرى .

ونظرا لأن الجمهور يختار المضمون الذي يرغب في مشاهدته فهنا تكمن الخطورة حيث أصبحت تلك الوسيلة تستخدم في مشاهدة الأفلام الإباحية والجنسية وأفلام العنف والبطولات الخيالية ، وأصبحت تجارة افلام الفيديو الممنوعة تجارة قائمة بذاتها تتطلب التدخل الحازم من خلال التشريع الرادع لمنع دخولها إلى البلاد وعليه نرى :

- ✓ تشديد العقوبات المتعلقة بتهريب مثل هذه الشرائط التي تحرض على الجنس والإدمان والعادات الإجتماعية السيئة وتحض على الجريمة .

[12]- جاسم خلف مرزا ، نفس المرجع السابق، ص39-41.

- ✓ في المقابل يكمن استغلال هذه الوسيلة من خلال وضع فقرات توعوية في مجال المرور والمخدرات وكيفية التعامل مع المواقف ، و الأجهزة الشرطية المختلفة من اسعاف وانقاذ وفرقة عمليات وطوارئ .
- ✓ ويمكن أن يتم ذلك من خلال التنسيق بين ادارة الإعلام الأمني لأجهزة الشرطة وبين الشركات المتخصصة في انتاج وتسويق الفيديو محليا وخارجيا ."

2- الدور التفاعلي بين الإعلام الأمني ووسائل الإعلام المسموعة :

تعتبر الإذاعة من أهم وسائل الإعلام الجماهيري فهي تساعد على تكوين اتجاهات راي العام في شتى الميادين السياسية و الإجتماعية والثقافية و الإقتصادية بالإضافة إلى قدرتها على مخاطبة جميع فئات المجتمع على إختلاف مستوى ثقافاتها لذا فإنها تمثل خلفية تفوق اداء الأفراد خلال العملية الإنتاجية أو من مزاولة العمل الذين يقومون به ، فهي وسيلة تشجيعية ونشطة في مجال زيادة الإنتاج لأنها تعتمد على التخيل ولا تتطلب المشاهدة .

ومن سلبياتها :

- ✓ تفتح أذهان المجرمين إلى الأساليب الحديثة والمختلفة من خلال المسلسلات الإذاعية والأخبار المتعلقة بالجريمة .
- ✓ إختفاء صفة البطولة على المنحرفين أو المجرمين طيلة الحلقات بينما ياتي دور الشرطة في الحلقة الأخيرة.
- ✓ تناقش من خلال المسلسلات الإذاعية أسلوب الجريمة بطرق مستفيضة وتمجد مرتكبها مما قد يدفع ببعض صفات النفوس لمحاكاة وتقليد افعال المجرمين .

ويتمثل الدور التفاعلي في :

- ✓ إعداد برامج ومسلسلات تناول بطولات الشرطة ورسالتها في أداء خدمة المجتمع
- ✓ بث برامج توعوية و إرشادية هادفة حول القضايا التي تؤرق المجتمع مثل قضايا المخدرات والمرور وتحصين أفراد المجتمع ضد الجريمة بشكل عام .
- ✓ إشراك المستمعين في البرامج الحية والمباشرة التي تتناول القضايا الأمنية ، يتولى الرد عليها ضباط متخصصون لإعطاء صورة طيبة عن الخدمات التي يقدمها الشرطة .
- ✓ النقل المباشر لجميع مناسبات إحتفالات الشرطة منها التخرج و اسبوع مرور يوم الشرطة وذلك لتضييق الفجوة بين الجمهور وأجهزة الأمن وفتح قنوات الإتصال بينهم.[13]

المطلب الثاني: الانعكاسات الايجابية لبرامج الإعلام الأمني على الوقاية من الجريمة:

إن أي عملية تقوم بها وسائل الإعلام، لابد لها من أن تشتمل على فكرة أو مضمون أو رسالة يتم إيصالها إلى الجمهور المتلقي لتحقيق هدف معين، أو إحداث تأثير ما، ولا شك في أن هذه الفكرة تكون على درجة عالية من الوضوح في الأهداف، إذا ما كانت متعلقة بعملية إعلام أمني، ذلك أن خطر هذا النوع من الرسائل يفوق إيجابياته، إن لم يكن مخططا له على نحو جيد، وإن لم يدر بايد ماهرة مدربة ومتخصصة، ومن المفيد جدا ونحن نتحدث عن الإيجابيات المتحققة من الإعلام عن الجرائم، أن نشير إلى أن الإعلام كان ولا يزال أحد أهم الوسائل التي تلجا إليها أجهزة الأمن في جميع المجتمعات، للحد من وقوع الجريمة، وبهذا يكون الإعلام سلاحا ذا حدين إذا ما أسيء استعماله أصبح أداة للهدم والتخريب، وإذا ما أحسن استعماله أصبح أداة للتنمية والتطوير في المجتمع، وفيما يلي

[13]- جاسم خليل ميزرا ، نفس المرجع السابق، ص 2

أهم الانعكاسات الإيجابية لبرامج الإعلام الأمني على الوقاية من الجريمة :

- **نشر الوعي بأساليب ارتكاب الجرائم:**

صحيح أن من عرف لغة المجرمين وأساليبهم استطاع أن يأمن مكرهم إلى حد كبير، إلا أنه ليس من السهولة بمكان معرفة هذه اللغة بما تحويه من مفردات صعبة قد لا يفهمها الإنسان العادي، لذا فإن اللغة التي يستخدمها المجرمون التي تعبر عن أساليبهم في ارتكاب الجرائم، هي لغة ذات أساليب متنوعة ومتعددة، ومنها كل يوم ما هو مستحدث أو مستجد، بحيث يجعل من قيام الإعلام الأمني بالإعلام عن هذه الأساليب الإجرامية أمرا ضروريا ومهما؛ لمواكبة هذه الأساليب، والإعلام المواطنين أولا بأول بما يستجد من وسائل وأساليب مستخدمة في ارتكاب الجريمة، وذلك كي يقوموا بالعمل على تحصين أنفسهم وأموالهم وممتلكاتهم من التعرض لهذه الأساليب، وما قد ينتح عنها من جرائم السرقات والاحتيال والعنف وجميع أشكال الإجرام للذي أصبح سمة من سمات المجتمع المعاصر وخطرا كبيرا تتعاون وتتنافس الدول في الحد من آثاره الضارة بأمن المجتمع.

والواقع أن جنوح وسائل الإعلام إلى الحديث عن أخبار الجرائم على نحو سطحي بالإشارة إلى وقوع الجريمة وعرض تفاصيلها على نحو مثير والإشارة إلى النتائج المترتبة على وقوعها، فإن مثل هذا التناول الإعلامي للجريمة لا يخرج عن كونه أحد أهم أساليب الإثارة والترويج للوسيلة الإعلامي، في حين أن الأهم من ذلك هو شرح أسباب ارتكاب الجريمة أو أسباب وقوعها على نحو ينقل رسالة واضحة للمواطن، تتضمن زيادة وعيه بهذه الأسباب لتفادي الوقوع بها مستقبلا، وعند الحديث عن الأسباب من المفيد الإشارة إلى الثغرات والأخطاء التي وقع بها المواطن أو المجني عليه وأسهمت في وقوع الجريمة، وإلا فإن فاعلية هذه الوسائل في الحد منها يصبح أمرا محلا للشك، وهذا ما دفع البعض إلى القول إنه من السابق لأوانه إنفاق المال والوقت للاعتماد على وسائل

الإعلام في الوقاية من الجريمة، نظرا لعدم وجود ما يكفي من الأدلة التي تشير إلى فاعلية وسائل الإعلام في الوقاية منها.[14]

- **حشد الرأي العام لمواجهة الجريمة:**

من المؤكد أن وسائل الإعلام تساعد إلى حد كبير في حشد الرأي العام لمواجهة الجريمة، وربما تتسيد الأدوار في هذا الجانب، بالنظر لما تتمتع به من نفوذ كبير في ظل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وإذا كانت بعض نظريات الإعلام كنظرية تدعيم الصمت تتحدث عن قدرة وسائل الإعلام في الضغط على فئة أو شريحة من المجتمع لإخفاء آرائهم إذا كانت تتعارض مع الرأي العام فإن هناك حديثا كبيرا عن دور وسائل الإعلام في الضغط باتجاهات معاكسة، حيث تضغط هذه الوسائل على الأشخاص لتحريك مشاعرهم والإفصاح عن آرائهم والتعبير عنها بصوت قوي، وعلى وجه الخصوص تلك الآراء للمعارضة للجريمة، وبالتالي تعمل وسائل الإعلام على حشد الرأي العام السائد بين المواطنين، وتقوم من خلال تنفيذ برامج إعلامية مدروسة على تقوية ودعم هذا الرأي، وجعله أكثر تفاعلا مع قضايا معينة كتلك المتعلقة بأنواع محددة من الجرائم على اختلاف أنواعها .[15]

- **نشر الحقائق المتعلقة بالجرائم لدحض ودرء الشائعات المرتبطة بها:**

تعتبر الشائعات من أقوى العناصر التي تؤثر في تكوين الرأي العام سلبا وإيجابا، حيث تقوم على أساس انتزاع بعض الأخبار أو المعلومات أو اختيار جزء معين منها، والعمل على معالجة هذا الجزء وتحريفه من خلال البالغة فيه، أو التأكيد عليه، أو حذف جزء

[14] -Robert A; silverman and vincent F; sacco, crime prevention through mass media, an evaluation, journal of criminal justice, volume 10 issue : 4 united state, 2008, p 135,

[15]- ممدوح عبد الحميد عبد المطلب : إدارة الجودة في مشاريع الوقاية من الجريمة، "قراءة في أوراق مؤتمر بيكاريا الأول"، مركز بحوث الشرطة، مكتبة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص 50.

منه أو التهوين منه، ثم إعادة صياغة هذه المعلومات عن طريق إلقاء الضوء على معالم أو عناصر معينة فيها لتجسيمها واستساغتها واستيعابها على أساس اتصالها بالأحداث الجارية أو الوقائع أو الأشخاص ومسايرتها مع العرف والتقليد والقيم السائدة في المجتمع. وتمت الإشارة فيما سبق إلى أن من حق الجمهور معرفة الحقيقة، لذا فإن الجمهور سيبحث عن هذه الحقيقة في أي مكان ومن أي مصدر، والمصادر منها مسؤول ومنها غير ذلك، ومنها ما هو مغرض وله أجندة خاصة، ومنها ما ليس كذلك، والمصادر منها ما هو معاد ويبحث عن نشر الرعب والخوف في صفوف المجتمع، ومنها ما يبحث عن مصلحة المجتمع، ويدعو إلى أمنه واستقراره، والمصادر منها ما يبحث عن السبق الصحفي والإثارة، ومنها ما يعني بنقل الحقيقة بعيدا عن التهويل والمبالغة.

إذن نحن أمام مصادر كثيرة ومتعددة الأهداف والميول والأجندات؛ لذا فهي سرعان ما تتلقى الأخبار المتعلقة بالجريمة للإعلام عنها، وربما تتدخل هذه المصادر بالزيادة أو بالتحريف، أو بالحذف أو بالإضافة، لتعمل على تشويه الخبر وفقدانه لمصداقيته، ومن هنا نجد أن السكوت أو التأخر في الإعلام عن الجرائم يفتح الباب على مصراعيه أمام الوسائل الإعلامية المختلفة لتناقل أخبار الجريمة على نحو لا يتوافق والسياسات الإعلامية الأمنية الأجهزة الإعلام الأمني المتعلقة بهذه الأخبار لكون الشائعات تنتشر في بيئة تتميز بنقص المعلومات والحقائق المتعلقة بالأحداث الجارية .[16]

المطلب الثالث : الانعكاسات السلبية لبرامج الإعلام الأمني على الوقاية من الجريمة :

إن الحديث عن الآثار السلبية للإعلام عن الجرائم، يكتسب أهمية كبيرة بالنظر إلى أن ما تحدثه المضامين الإعلامية في المجال الأمني من آثار سلبية ليست من أهداف أجهزة الأمن التي تسعى التحقيقها من خلال هذه المضامين إلا أن بعض الرسائل

[16]- عبد الوهاب التحافي، والإعلام عن الجرائم)، جريدة الزمان الدولية، العدد 5935،

الإعلامية بما تحويه من مضامين لا تخلو من آثار سلبية إلى جانب آثارها الإيجابية، وقد لا يكون بوسع معد الرسالة الإعلامية أن يتجنب هذه الآثار بالكامل، وإنما يسعى بما يمتلكه من مهنية إعلامية وخبرة في عمله بالمجال الأمني إلى أن يخفف من مهنية

من هذه الآثار المحتملة لما تحتويه الرسالة الإعلامية من مضامين ومن رموز ذات دلالات ومعان، كما أن الأجهزة الأمنية ومن خلال ممارستها للعمل الإعلامي الأمني تنفق أموالا وتبذل جهودا كبيرة؛ لتحقيق أهدافها في نشر الوعي بوسائل وأساليب ارتكاب الجريمة، لذا فمن غير الممكن أن تحدث هذه البرامج آثارا سلبية تضر بمصلحة الفرد والمجتمع على غير ما تهدف إليه هذه الأجهزة، وما تسعى إلى تحقيقه،

وفيما يلي أهم الانعكاسات السلبية لبرامج الإعلام الأمني على الوقاية من الجريمة :

- **محاكاة السلوك العدواني:**

لا تكاد تخلو صناعة الأفلام والمسلسلات وجميع المنتجات الإعلامية من مشاهد العنف والجريمة، بل أصبحت أفلام العنف والجريمة تجارة رائجة في عالمنا اليوم، حيث ذهبت وسائل الصحافة والإعلام إلى أبعد من ذلك، وأخذت تتنافس وتتسابق في نشر أخبار الجرائم وإبراز العناوين المتعلقة بها، حتى باتت أخبار الجرائم سلعة ذات طلب كبير وتدر أرباحا طائلة، وتحلب الجماهير الكبيرة إلى الوسائل الإعلامية.[17]

وقد أدت هذه الحمى التنافسية إلى جر الإعلام الأمني في طريقها، فراح هو الآخر يعرض أخبار الجرائم المثيرة ليجاري ما هو حاصل في وسائل الإعلام، ولجذب انتباه الجمهور إلى برامجه ومواده ومضامينه الإعلامية، فوقع الإعلام الأمني عن غير قصد في هذا الدرك والفخ، كما أن الأجهزة المعنية بالإعلام الأمني باتت في حالة تنافس فيما

[17]- عديل أحمد الشرمان، "دور برامج الإعلام الأمني التلفزيونية في الوقاية من الجريمة"، (أطروحة دكتوراه منشورة دار نايف للتوزيع والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 64

بينها من جهة، وبينها وبين وسائل الإعلام الأخرى من جهة أخرى، وهذا التنافس قاد إلى الكمية، حيث باتت الكمية على حساب النوعية، وأصبح من يشغل حيزا زمنيا ومكانيا أكبر هو الأفضل إعلاميا بغض النظر عن جودة ومضمون هذه المواد الإعلامية، وبالتالي أصبح بعض العاملين في أجهزة الإعلام الأمني لا يميزون بين ما هو مفيد وما هو ضار، ما أنتج زخما وكما إعلاميا يعني بالنسبة لأجهزة الإعلام الأمني الحضور والوجود على الساحة الإعلامية بغض النظر عن الكيفية التي يكون أو يوجد فيها، وقد ساعد على ظهور هذا النوع الرديء من الإعلام الأمني، إضافة إلى الأسباب السابقة تلك الصعوبات التي يواجهها الإعلام الأمني.

حيث يرى البعض أن وسائل الإعلام عامل وسطي، تقع بين المجتمع والسلوك، بمعنى أن المجتمع هو الذي يهيأ الشخص للجريمة أو الإخلال بالأمن، وتأتي وسائل الإعلام لتستثير هذه التهيئة الموجودة أصلا لدى الأشخاص المجرمين، [18]

هذا ويرى الباحث أن قدرة وسائل الإعلام على تغيير اتجاهات الجمهور السلوكية عملية صعبة إلى حد كبير، ذلك أن الشخص بعد أن يعتنق اتحاها سلوكيا يصبح هذا الأخير جزءا من شخصيته، ويصبح أكثر تمسكا بهذا السلوك إلى درجة يصعب معها تغيير هذا السلوك أو حتى تعديله، إننا نعيش اليوم في عالم عدواني يتميز بطغيان العنف والجريمة والسلوك العدواني بشكل فاق التصورات، وطغيان هذا العنف صار واقعا وحقيقة ملموسة، ومن هنا، نرى أن وسائل الإعلام وهي تنشر أخبار الجرائم فإنها تعمل على توعية للمواطنين ضد الوقوع فيها، وتدعوهم لتحصين أنفسهم من أخطارها، وفي الوقت نفسه يدرك القائمون على نشر أخبار الجرائم أن لها سلبيات وآثارا ضارة بالفرد والمجتمع إلا أن أسلوب معالجتها وطريقة التعامل معها إعلاميا يبقي فنا قائما بحد ذاته، ويبقى مهارة

[18]- محمد عبد الحميد: نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 82.

إعلامية تحتاج إلى حس أمني وإعلامي كبيرين، والحقيقة أنه لا يضل هناك كثير من النقاش بشأن تأثير وسائل الإعلام الأمني على السلوك العدواني، وما زال هذا التأثير غير قاطع، حيث لم يثبت حتى الآن وجود أدلة ذات وزن تدعم الرابط بين وسائل الإعلام وجرائم العنف وخاصة الجرائم ذات الخطورة العالية منها.[19]

- **تعظيم وتمجيد المجرمين:**

لابد من أن تناول أخبار الجريمة برصانة ومهنية عالية، بعيدا عن التسرع والتسطيح في النقل، والتركيز على حقيقة أن الجريمة بجميع أشكالها تعد سلوكا مرفوضا وشاذا، مع النأي عن تمجيد المحرم أو ذكائه،

مع تذكير المتلقي أن المحرم سينال عقابه، وأن تقوم الصحف بتفسير الجرائم، وأن تحلل أبعادها ودلالاتها.

ومن المبالغة القول أن بعض المحرمين يسعون إلى الشهرة من خلال تداول وسائل الإعلام الأخبار الجرائم التي يقومون بارتكابها والإعلام عن شخصياتهم، فليس لأحد أن يتفاخر أو يتباهي بما يرتكبه من جرائم إلا أن الأمر قد يكون فيه شيء من الصحة إذا ما ذهبت وسائل الإعلام إلى المبالغة في تكرار نشر أخبار جرائم معينة يرتكبها أشخاص معينون، فبعد النشر المتكرر لأخبار أشخاص ارتكبوا جرائم معينة، ربما يصبح هؤلاء المجرمون معروفين لدى أفراد المجتمع، ولا شك في أن الشهرة التي حصلوا عليها بفعل نشر أخبارهم يصبح لها مع مرور الوقت طعم خاص يستهوي البعض منهم، إلا أن رغبة المجرمين في تعظيم أنفسهم من خلال تداول وسائل الإعلام لجرائمهم والإفصاح عنهم تختلف بالنظر إلى عدد من المعطيات والظروف فمثلا تختلف رغبة هؤلاء

[19] 2 -Christopher j. Ferguson media violence affects and violent crime, p52,

المجرمين في الإعلام عنهم في المجتمعات التقليدية التي يسود فيها النظام العشائري عنها في المجتمعات المدنية، وتختلف بالنظر إلى المستويات الثقافية والتعليمية، وحتى بالنظر إلى المستوى الاجتماعي، وكثيرا ما يعاني المجرمون المحرومون الذين لا يجدون لقمة العيش من غير الذين يجدون الاحترام والتقدير من قبل الآخرين، عن عدم مبالاتهم وعدم اكتراثهم من تداول وسائل الصحافة والإعلام الأخبارهم.[20]

- **الإضرار بمصالح التحقيق:**

إن أكثر ما يقلق الأجهزة الأمنية هو مقدار ما يلحقه النشر المفرط غير المدروس لأخبار الجرائم من ضرر على سير إجراءات التحقيق، ذلك أن النشر غير المسؤول لتفاصيل الجرائم ومتابعة أخبارها أولا بأول، يؤدي في بعض الأحيان إلى إفساد جهود المحققين، وربما ضياع الفرص في كشف الجرائم أو تأخر الشرطة في كشف ملابساتها. والحقيقة أنه وإن كانت لهذه المخاوف ما يبررها من الناحية الأمنية، إلا أن المسألة ليست بهذا الحجم من المبالغة والتضخيم، ففي بعض الأحيان كان نشر أخبار الجرائم يؤدي إلى سرعة كشف الجرائم حيث كان النشر هو السبب المباشر والأساس وراء كشف خيوط بعض الجرائم.

ومن هنا نجد أن الرسالة الإعلامية الأمنية يمكن أن تساعد في تقديم أوصاف المجرمين الهاربين والمتهمين المراد القبض عليهم، والأماكن التي يحتمل وجودهم فيها، وحث الجماهير على التعاون للوصول إليهم بتقديم المعلومات، فضلا عن أن نشر أوصاف المحرم يؤثر عليه نفسيا، ويساهم في تضييق الخناق حوله بالإضافة إلى نشر أوصاف المسروقات أو العملات المزيفة.. وغيرها. وبالنظر إلى أن وسائل الإعلام الأمني جزء

[20]- المكتب العربي للإعلام الأمني: ضوابط وقواعد إعداد الرسالة الإعلامية الأمنية، (الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب)، 1998، ص20

من النسيج الوطني، وتعمل على حماية مصالح المجتمع والوطن العليا، فإنها مطالبة إلى جانب رجال الأمن بالمحافظة على سرية التحقيقات، وخاصة في القضايا الكبيرة التي تلحق ضررا بأمن المجتمع وسلامته. وعليه فالمحافظة على سير التحقيق تقتضي من وسائل الإعلام الأمني عدم الإعلام عن الجرائم والتي ما تزال قيد التحقيق، إلا أن ذلك يقتضي من أجهزة الأمن عدم حرمان هذه الوسائل من الحصول على المعلومات التي لا تلحق الضرر بمصالح التحقيق، أو تلك التي يحتاجها الجمهور لمعرفة ما يدور حوله من أحداث، ومثل هذا الأمر يحتاج إلى متخصصين قادرين على تقدير خطورة المعلومات، واختيار غير الضار منها بمصالح المجتمع، الذي لا يؤثر على سير إجراءات التحقيق، ولا يساعد على إفساد جهود المحققين من رجال الأمن.

- **زعزعة ثقة المجتمع بالقيم وبالأجهزة الأمنية:**

يتوقع جمهور المواطنين من أجهزة الأمن الكثير فإذا استطاعت هذه الأجهزة تلبية هذه التوقعات، تبقي العلاقة بين الطرفين بالمستوى نفسه من التعاون وربما تصبح العلاقة أفضل، لكن عندما لا يكون بوسع رجال الأمن تلبية ما يتوقعه منهم الجمهور هذا يؤدي إلى عدم الثقة بهم، وبالتالي تتكون لدى للجمهور مشاعر سلبية تجاه رجال الأمن، وهلا يؤدي إلى تعقيد مهمة رجال الأمن، وصعوبة قيامهم بواجباته لأنه من غير شراكة مع المواطنين لا يمكن للأمن أن يؤدي مهامه وواجباته بسهولة ويكون الجمهور انطباعاته عن الأجهزة الأمنية من خلال كثير من المواقف والوسائل منها وسائل الإعلام الأمني فإذا كانت هذه الانطباعات إيجابية، فإنها تؤدي إلى تعزيز الثقة في الأجهزة الأمنية، وبالتالي زيادة المشاركة المجتمعية، ويصبح المواطنون أكثر تعاونا في التبليغ عن الجريمة، وقضايا المخدرات، والمجرمين الذين يقطنون في الأحياء السكنية.

وقد تبين أن تأثير التغطية الإعلامية لقضايا الجريمة يؤثر سلبا على الثقة العامة في نظام العدالة الجنائية؛ كالشرطة، والقضاة، والمحلفين، ومحامي الدفاع، وإذا كان لوسائل الإعلام العامة والقائمين عليها أن يتحملوا المسؤولية عما يصيب المجتمع من ضرر بالغ في هذا التوجه في هذا التوجه الإعلامي المقصود والغير مقصود، فإن المسؤولين عن الإعلام الأمني غير مبرئين مما يجري، وأن عليهم أن يكونوا طرفا فاعلا وشريكا في صنع السياسة الإعلامية العامة في بلدانهم، وأن يتدخلوا ويشاركوا في الإشراف على كل ما يصدر عن هذه الوسائل الإعلامية من مضامين ورسائل.

المطلب الرابع : المعيقات التي تواجه العلاقات العامة والإعلام الأمني في مكافحة الجريمة:

اهتمت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية والتدريب بدراسة هذه المشاكل، وأجريت في إطار مركز البحوث والدراسات في الأكاديمية العديد من الدراسات الجادة التي حددت أهم مشاكل الإعلام الأمني العربي على النحو التالي:

– وجود فجوة بين الإعلاميين والأمنيين. وجود فجوة بين رجال الأمن والمجتمع. – الفهم الخاطئ للمسؤولية الأمنية.

–اختلاف السياسات العامة للبلدان العربية.

– عدم تطبيق القرارات والتوصيات الإعلامية والأمنية .[21]

أما عن المشكلات التي تواجه العلاقات العامة في مجال الشرطة عموما فتمثلت في:

[21]- محمد أديب خضور: «تخطيط برامج التوعية الامنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة «، مرجع سبق ذكره، ص52

1/" طبيعة وظيفة الشرطة: تتركز مسؤولية الشرطة أساسا على حفظ الأمن وتنفيذ القانون، ومن الناس من يرى في هذا العمل تقييدا لحريته وسيطرة على مقدراته، كما أن الشرطة وهي تقوم بتطبيق القوانين تصطدم كثيرا بعدم تقبل الجماهير لها.

2/ السلوك الشخصي لبعض رجال الشرطة: أثبتت دراسات الصورة الذهنية أن السلوك الشخصي لأي مجموعة من العاملين في أي منظمة يؤثر على صورة هذه المنظمة في أذهان الجماهير وبذلك فإن أي سلوك غير مقبول من قبل فرد من أفراد الشرطة يؤثر على صورة الجهاز ككل.

3/ تأثير وسائل الإعلام: تقوم وسائل الإعلام بإبراز صورة غير سليمة لرجال الشرطة تؤكد على الجوانب السلبية وتتجاهل الإيجابية، ولا شك أن تدعيم الصلات بهذه الوسائل تساعد على إشاعة الهيبة والاحترام والثقة في رجال الشرطة.

4/ عوامل تاريخية : استخدم الاستعمار جهاز الشرطة في البطش بالعناصر الوطنية وتقييد حرية المواطنين وإشاعة الخوف، كما حدث هذا في غيرها من الدول التي عانت من الحكام الطغاة المستعمرين الذين أساؤو إلى جهاز الشرطة باستخدام رجاله في تحقيق أغراضهم وتنفيذ مخططاتهم الاستبدادية.

5/ ضعف المستوى التعليمي والاقتصادي لجنود الشرطة : لا شك أن التصرفات الخاطئة لرجال الشرطة إنما تنبع من انخفاض مستواهم التعليمي، وسوء حالتهم المادية الأمر الذي يدفع بهؤلاء إلى الإساءة إلى صورة الشرطة من خلال سلوكهم غير المقبول من الناحية الاجتماعية.

خاتمة

خاتمة

يتضح مما سبق أن الإعلام الأمني يمكن أن يسهم بنصيب وافر في الوقاية من الجريمة ،من خلال تحصين أفراد المجتمع من السلوك الإجرامي ، ودعوتهم للتعاون مع رجال الأمن لمكافحة الجريمة والحد من آثارها السلبية على الفرد والمجتمع .

إن لوسائل الإعلام دورا قويا ومؤثرا في مجال الأمن، حيث تؤثر وسائل الإعلام بدرجات متباينة على مجريات الأمن وفعالية أجهزته، لذلك يجب استغلال التأثير الايجابي لوسائل الإعلام على الأمن من خلال قدرات الأجهزة الأمنية والتنويه بانجازاتها وقدرتها على مواجهة الجريمة ،وحشد الرأي العام الذي يدعم ويساند أجهزة الأمن ويحث أفراد المجتمع على التعاون مع رجال الأمن ، فالجريمة ليست صراعا بين المجرم ورجل الأمن فقط إنما هي صراع المجتمع مع المنحرفين والمجرمين ، وتلاقي التأثيرات السلبية الناتجة عن نشر الشائعات والأخبار غير الصحيحة التي تحد من الأمن والاستقرار وتجلب عدم الثقة في نفوس أفراد المجتمع نحو الأجهزة الأمنية التي يرتكز نجاح عملها على التعاون مع أفراد المجتمع.

إن العلاقة المتلازمة بين الإعلام والأمن تفرض التعاون بين أجهزة الأمن ووسائل الإعلام المختلفة لمواجهة التحديات المعاصرة من خلال تكثيف التواجد الأمني ، وتعضيد التعاو بين الجمهور وأجهزة الأمن، وتوجيه حملات إعلامية توعوية ووقائية مستمرة لإيجا مناخ امني ملائم للتنمية والاستقرار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع و المصادر

1-القرآن الكريم

2-المعـــاجم

1- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2.

2- فرج عبد القادر طه وآخرون، معجم علم النفس والتحليل النفسي، بيروت، دار النهضة العربية، ط1، بدون سنة

3- فؤاد شهين، موسوعة علم النفس، لبنان، منشورات عويدات، المجلد الاول، ط1، 1997.

4- محمد جمال العار، المعجم الاعلامي، عمان، دار اسمة للنشر والتوزيع، بدون طبعة،2010.

3-الكتب

1- احمد مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال، الجزائر، الجامعة الجزائرية، 2003.

2- ابراهيم الطخيس واخرون، العلاقات العامة الانسانية، الرياض، مطابع الشرق الاوسط، 1405هـ.

3- بسام عبد الرحمان، الاعلام الامني ...بين الواقع والطموح، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2012.

4- جاسم خليل ميرزا، الاعلام الامني بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، ط1، 2006.

5- جمال شحاتة حبيب واخرون، المكتب الجامعي الحديث، بدون ط، 2011.

6- خالد الحمادي، خذي عبد المجيد المرشد، المفيد في المنهجية وتقنيات البحث العلمي، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 1996.

7- خير الدين علي احمد عويس، دليل البحث العلمي، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 1999.

8- خالد مصطفى هاشم، الجريمة دراسة مقارنة بين الشريعتين اليهودية والاسلامية، الولايات المتحدة الاميركية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ط1، 2007.

9- علي الباز، العلاقات العامة والعلاقات الانسانية والرأي العام مع دراسة تطبيقية، دون طبعة، 2002.

10- عبد الباسط محمد حسين، اصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الوهبة، ط2، دون سنة.

11- عصمت عدلي ، تقديم محمد علي سعد الله، المدخل الى التشريعات الاعلامية والاعلام الامني، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2008.

12- علي الباز، الاعلام الامني مع دراسات تطبيقية مقارنة للدول العربية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2001.

13- علي بن فايز الجحني، الاعلام الامني والوقاية من الجريمة، الرياض، ط1، 2000.

14- فاروق محمد الجيزاوي، العلاقات العامة بين السلطة والشعب، مكتبة القاهرة الحديثة، ط1.

15- فتحي حسين عامر، حرية الاعلام ....والقانون، القاهرة، العربي للنشروالتوزيع، ط1، 2012.

16- محمد عبيدات واخرون، منهجية البحث العلمي (القواعد، المراحل، والتطبيقات)، الاردن، الكلية الاقتصادية والعلوم الادارية، بدون طبعة، 1999.

17- موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، تر بوزيد صحراوي واخرون، الجزائر، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2004.

18- ولاء فايز الهندي، الاعلام والقانون الدولي، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، ط1 2012.

4- الدوريات والمجلات

1- دورية تصدر عن المديرية العامة للأمن الوطني، مجلة الشرطة، العدد 40، جويلية 2003.

2- دورية تصدر عن المديرية العامة للأمن الوطني، مجلة الشرطة، العدد 8840، سبتمبر 2008.

3- محمد نيازي حتاتة، الدور الاجتماعي والانساني للشرطة، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد14، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، الرياض، 1982.

4- مختار شبيلي، الاتصال في جهاز الشرطة، عن مجلة الشرطة، العدد 2، ديسمبر 2006.

5- مجلة دورية امنية ثقافية، تصدر عن المديرية العامة للمن الوطني، مجلة الشرطة، العدد جويلية 2008.

6- مختار شبلي، رجال الشرطة، مجلة الصومعة، العدد، 10 جانفي 1997.

7- المعلمي، الشرطة في الاسلام، عن جريدة عكاظ، جدة 1402 هـ

8- رشيد بوغلام الله ، تاريخ الشرطة الجزائرية وآفاتها، عن مجلة الشرطة العدد الخاص جويلية 2008.

9- لخضر دهيمي : وثيقة أهمية الأمن والتوعية به في المنظومة التربوية، عن مجلة الشرطة، العدد الخاص جويلية 2008، ص 5.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإعلام الأمني و مكافحة الجريمة	
المبحث الأول: الإعلام الأمني	07
المطلب الأول: مفهوم الإعلام الأمني	07
المطلب الثاني:أهداف الإعلام الأمني	08
المطلب الثالث: أهمية الإعلام الأمني	11
المطلب الرابع:مكونات الإعلام الأمني واستراتيجياته	12
المطلب الخامس: عناصر الأعلام الأمني	12
المبحث الثاني: مكافحة الجريمة	13
المطلب الأول: ماهية الجريمة	22
المطلب الثاني: أركان الجريمة	26
المطلب الثالث: تقسيمات الجريمة وتصنيفاتها الاجتماعية المعاصرة	26
المطلب الرابع: أنواع الجرائم المعاصرة بالمجتمع الجزائري	31
المطلب الخامس: سبل الوقاية من الجريمة	34
الفصل الثاني: دور الإعلام الأمني في مكافحة الجريمة	
المبحث الأول: إستراتجية و أساليب معالجة الإعلام الأمني للجريمة	50
المطلب الاول : إستراتيجية الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة	51
المطلب الثاني: أساليب الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة	51
المطلب الثالث:معالجة برامج الإعلام الأمني لظاهرة الجريمة	51
المطلب الرابع: ضوابط برامج الإعلام الأمني للوقاية من الجريمة:	52
المبحث الثاني : دور و انعكاسات ومعيقات الإعلام الأمني للوقاية من الجريمة	56
المطلب الأول : دور التفاعل بين الإعلام الأمني والوسائل الإعلامية المختلفة	61
المطلب الثاني: الانعكاسات الايجابية لبرامج الإعلام الأمني على الوقاية من الجريمة	67

المطلب الثالث : الانعكاسات السلبية لبرامج الإعلام الأمني على الوقاية من الجريمة	67
المطلب الرابع : المعيقات التي تواجه العلاقات العامة والإعلام الأمني في مكافحة الجريمة	68
خاتمة	
قائمة المراجع	
فهرس المحتويات	

ملخص:

يشكل الإعلام الأمني محورا أساسيا لمختلف الظواهر الإنسانية وخاصة الأمنية منها وذلك باعتباره إعلام فاعل ومتخصص و له أهمية كبيرة في مكافحة الجرائم المتنوعة خاصة في المجتمع الجزائري الذي شهد ارتفاعا كميا ونوعيا في نسب الجرائم المرتكبة وهذا ما دفعنا لاستنتاج مجموعة من النتائج أهمها مساهمة الإعلام الأمني في مكافحة الجريمة بنسبة كبيرة عن طريق تبني استراتيجيات ناجعة في تكوين رأي عام ضد الجريمة ،كذلك قيام خلية الاتصال والعلاقات العامة بالعديد من الانجازات والمساهمات فيما يخص مكافحة الجريمة من خلال وسائل التوعية المختلفة، اضافة الى اعتماد الخلية على وظيفة الاتصال من خلال فتح فضاءات الكترونية للتواصل مع المواطن .

الكلمات المفتاحية : الإعلام الأمني ، الجريمة مكافحة الجريمة

Summary:

Security media is a key focus of various humanitarian phenomena, especially security, as an active and specialized media and is of great importance in the fight against various crimes, especially in Algerian society, which has witnessed a quantitative and qualitative rise in the proportions of crimes committed, and this is why we have come to the conclusion of a set of results, the most important of which is the contribution of the security media in the fight against crime by adopting effective strategies in the formation of public opinion against crime, as well as the establishment of a cell of communication and public relations many achievements and contributions while In addition to the cell's reliance on the function of communication by opening electronic spaces to communicate with the citizen.

Keywords: Security Media, Crime Crime Fight